

بناء نظام دولي مستدام

أحد مشروعات RAND لاستكشاف إستراتيجية الولايات المتحدة في عالم متغير

فهم
النظام الدولي الحالي

مايكل جيه مازار (Michael J. Mazarr)
ميراندا بيرايب (Miranda Priebe)
أندرو رادين (Andrew Radin)
أستريد ستوث سيفالوس (Astrid Stuth Cevallos)

RAND
CORPORATION



بناء نظام دولي مستدام

أحد مشروعات RAND لاستكشاف إستراتيجية الولايات المتحدة في عالم متغير

فهم النظام الدولي الحالي

مايكل جيه مازار (Michael J. Mazarr)
ميراندا بيرايب (Miranda Priebe)
أندرو رادين (Andrew Radin)
أستريد ستوث سيفالوس (Astrid Stuth Cevallos)

مُعد من أجل مكتب وزير الدفاع
تمّت الموافقة عليه للنشر العامّ؛ لا قيود على التوزيع



للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة
الموقع الإلكتروني www.rand.org/t/RR1598

البيانات الفهرسية الخاصة بهذا المنشور متوفرةٌ في مكتبة الكونغرس
تحت الرقم الدوليّ المعياريّ للكتاب، كالتالي: 978-0-8330-9570-1

نشرت هذه الدراسة مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا.
© حقوق الطبع والنشر لعام 2016 محفوظة لصالح
مؤسسة ®RAND علامة تجارية مسجلة.

تصميم الغلاف بواسطة دوري واكر (Dori Walker).

حقوق الطبع والنشر الإلكتروني محدودة

هذه الوثيقة والعلامة (العلامات) التجارية الواردة فيها محمية بموجب القانون. يتوفر هذا التمثيل للملكية الفكرية الخاصة بمؤسسة RAND للاستخدام لأغراض غير تجارية حصرياً. يحظر النشر غير المصرَّح به لهذا المنشور عبر الإنترنت. يُصرح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصي فقط، شريطة أن تظل مكتملة دون إجراء أي تعديل عليها. يلزم الحصول على تصريح من مؤسسة RAND، لإعادة إنتاج أو إعادة استخدام أي من الوثائق البحثية الخاصة بنا، بأي شكل كان، لأغراض تجارية. للمزيد من المعلومات حول إعادة الطباعة وتصاريح الربط على المواقع الإلكترونية، الرجاء زيارة صفحة التصاريح في موقعنا الإلكتروني www.rand.org/pubs/permissions.

مؤسسة RAND هي منظمة بحثية تضع حلولاً لتحديات السياسة العامة للإسهام في أن تكون المجتمعات على مستوى العالم أكثر أماناً وأمنًا وصحة وازدهارًا. ومؤسسة RAND هي مؤسسة غير ربحية، حيادية، وملتزمة بالصالح العام.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها.

ادعم مؤسسة RAND
وتبرع بمساهمة خيرية معفاة من الضريبة
www.rand.org/giving/contribute

www.rand.org

تمهيد

تسعى الولايات المتحدة، منذ عام 1945، للدفاع عن مصالحها العالمية من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية دولية ورعايتها، ومنظمات أمنية إقليمية، ومعايير سياسية ليبرالية؛ ويشار إلى آليات تشكيل النظام هذه إجمالًا بعبارة *النظام الدولي*. وفي السنوات الأخيرة، بدأت القوى الصاعدة في تحدي عوامل هذا النظام. وتُعد هذه الداراسة جزءًا من مشروع بعنوان "بناء نظام دولي مستدام" يهدف إلى فهم النظام الدولي الحالي وتقييم التحديات الحالية التي تواجه النظام ويوصي بسياسات الولايات المتحدة المستقبلية فيما يتعلق بالنظام.

ستقدم الدراسة العديد من الدراسات والمقالات. وتعد ثلاثة دراسات في غاية الأهمية بالنسبة إلى تقييم دراسة النظام الدولي: وتحدد إحدى الدراسات النظام ونطاقه؛ ودراسة أخرى تبحث حالته، حيث تحاول إنشاء مؤشرات قابلة للقياس على صحة النظام؛ ودراسة تبحث وجهات نظر الدول الكبرى فيما يتعلق بالنظام. وتحتل هذه الدراسة أول تلك الدراسات وتعكس محاولة فريق المشروع في فهم النظام الدولي الحالي، بما في ذلك كيفية وصف صناع القرار الأمريكيين واستخدامهم للنظام في إدارة السياسة الخارجية، بالإضافة إلى كيفية تقييم الأكاديميين للآليات التي من خلالها يؤثر النظام على سلوك الدول.

تم إجراء هذا البحث تحت رعاية مكتب التقييم الشفاف التابع لمكتب وزير الدفاع وأجري في مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني، وهو مركز بحوث وتطوير يعمل بتمويل فدرالي وبرعاية مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة وقيادة المقاتلين الموحّدة وقوّات البحرية وقوّات مشاة البحريّة ووكالات الدفاع ومجموعة استخبارات الدفاع.

للاطلاع على مزيد من المعلومات حول مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي، تفضل بزيارة www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp أو تواصل مع المدير (تتوفر بيانات الاتصال على صفحة الويب).

المحتويات

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الأشكال والجداول

الأشكال

الجداول

الموجز

منذ عام 1945، تسعى الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها العالمية من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية دولية ورعايتها، ومنظمات أمنية إقليمية، ومعايير سياسية ليبرالية؛ يشار إلى آليات تشكيل النظام هذه إجمالًا بعبارة *النظام الدولي*. في السنوات الأخيرة، بدأت القوى الصاعدة في تحدي عوامل هذا النظام. وتُعد هذه الدراسة جزءًا من مشروع بعنوان "بناء نظام دولي مستدام" يهدف إلى فهم النظام الدولي الحالي وتقييم التحديات الحالية التي تواجه النظام ويوصي بسياسات الولايات المتحدة المستقبلية فيما يتعلق بالنظام. وتعكس هذه الدراسة محاولة فريق المشروع في فهم النظام الدولي الحالي، بما في ذلك كيفية وصف صناع القرار الأمريكيين واستخدامهم للنظام في إدارة السياسة الخارجية، بالإضافة إلى كيفية تقييم الأكاديميين للآليات التي من خلالها يؤثر النظام على سلوك الدول.

السبب الرئيسي وراء تركيزنا نحن وغيرنا على النظام الدولي اليوم هو أنه يُعتقد بأنه في خطر - وبالتالي قد تكون مصالح الولايات المتحدة التي يحافظ عليها النظام كذلك في خطر. ويشير تحليل لسمات النظام ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى ثلاث فئات رئيسية من المخاطر المحتملة:

1. بعض الدول الرائدة ترى الكثير من مكونات النظام مصممة لتقييد قوتها والحفاظ على ديمومة الهيمنة الأمريكية.
2. التقلب نتيجة انهيار الدول أو الأزمات الاقتصادية
3. تغير السياسات المحلية في عصر النمو البطيء واتساع فجوة التفاوت.

تعتمد شرعية النظام على الدول التي تؤمن بأن المشاركة في النظام يفيدها بشكل مباشر، وهذا الإيمان قد تزعزع نتيجة لاتجاهات اقتصادية واجتماعية عديدة. وقد يشكّل أي من هذه الفئات الثلاثة خطورة كبيرة على نظام ما بعد الحرب الذي نعرفه.

تمثل هذه الدراسة أول منشور لدراسة من مؤسسة RAND امتدت لمدة عامين حول مستقبل النظام الدولي الليبرالي ما بعد الحرب. تم إنشاء المشروع برمته لبحث ثلاثة أمور شاملة: طبيعة النظام ومخاطر النظام وخيارات مضي إستراتيجية الولايات المتحدة قُدمًا. وتقدم هذه الدراسة تحليلاً سياقيًا يحدد مفهوم النظام الدولي.

على الرغم من أهمية النظام لإستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى ما بعد الحرب، تم استخدام مصطلح *النظام* في حد ذاته بطرق متباينة من قبل مختلف المراقبين. ليس هناك تعريف متماسك مفهوم بدرجة كبيرة للنظام الليبرالي القائم على القواعد. وتسهم هذه الدراسة في المناقشات من خلال دراسة سمات نظام ما بعد الحرب وفقًا لمجموعة كبيرة من المصادر بما في ذلك

- نظرية العلاقات الدولية العامة، بالنسبة لنُهج وادعاءات ذات صلة بأصول الأشكال المختلفة للنظام وتعريفاتها
- الروايات التاريخية والمعالجات لعملية إنشاء النظام التي حدثت خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها
- التقييمات العلمية للنظام الليبرالي ومستقبله المحتمل
- منشورات محددة بشأن علاقة السببية الخاصة بالنظام، مثل الترابط الاقتصادي المتبادل وأثره على تفضيلات الدول وسلوكها.

وكجزء من التحليل التعريفي، تناقش الدراسة

- مفهوم النظام في أشمل معانيه، لتمييزه عن الأفكار المترابطة إلى حد كبير للنظام الدولي والمجتمع الدولي.
- يشكّل قالبًا للعناصر الرئيسية للنظام الليبرالي ما بعد الحرب
- يحدد نهج الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذا النظام والأغراض الرئيسية التي وضعت الولايات المتحدة هذا النظام من أجله.

إضافة إلى ذلك، تحدد الدراسة كل من مفهوم النظام بوجه عام والنظام العالمي الليبرالي الخاص الموجود حاليًا. كما أنه يوضح على وجه الخصوص أن النظام الحالي

ليس وحدة واحدة. لكنه مكون من أنظمة فرعية، بما في ذلك الأنظمة الاقتصادية والأمنية والسياسية الفرعية، ذات نطاقات عضوية مختلفة، ومستويات شرعية مختلفة ومناطق محفزة وتأثيرات على سلوك الدول. ويفترض هذا التغير احتمالية أن تكون التحديات التي تواجه النظام الحالي غير متكافئة وأن الاستجابات السياسية الأمريكية ستحتاج إلى التكييف وفقًا للمشكلات المحددة لكل نظام فرعي.

وأثناء نظر الولايات المتحدة للسياسات المستقبلية المتعلقة بالنظام، يمكنها الاستفادة من الدروس المتعلقة بمدى نجاح آليات النظام في الماضي. وتلخص الدراسة المنشورات الخاصة بالطرق المختلفة التي تؤثر، أو قد تؤثر، من خلالها آليات النظام على سلوك الدولة. ويقترح هذا المنشور أنه في بعض الحالات تؤثر الأعراف ببساطة على الحسابات العقلانية من خلال خفض تكاليف المعاملات، بينما في حالات أخرى، شكّلت قوة الولايات المتحدة أو المعايير المعتمدة على نطاق واسع السلوك.

تناقش الدراسة السمات المشتركة في نهج الولايات المتحدة والنظام الدولي والتي ظهرت جلية في وثائق إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة بعد الحرب، والتي تشمل

- نظام تجاري قائم على قواعد التجارة الحرة
- تحالفات قوية وقدرات عسكرية كافية تنهض بدور الردع بكفاءة
- تعاون متعدد الأطراف وقانون دولي لحل المشكلات العالمية الحقيقية، مثل حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل
- نشر الديمقراطية.

في الوقت الذي تفكر فيه الولايات المتحدة في سياساتها المستقبلية، فإنها ستحتاج أن تضع في الاعتبار ما إذا كان النهج التاريخي المتبع في النظام سيخدم مصالح الولايات المتحدة أم ولا وإلى أي مدى سيكون ذلك. وتطرح الدراسة أسئلة عديدة بخصوص النظام وهي أسئلة نابعة من هذا التحليل ويمكن الاعتماد عليها في توجيه الدراسات المستقبلية. على سبيل المثال، ما أشكال النظام الأكثر أهمية لمصالح الولايات المتحدة والاستقرار الدولي؛ وإلى أي مدى كان النظام بعد الحرب فعّالاً في الارتقاء بمصالح الولايات المتحدة، وبأهدافها الأكبر كذلك؛ وهل النظام مزدهر، وكيف سنعرف؟ وهناك أجزاء لاحقة من الدراسة ستتناول مثل هذه الأسئلة.

شكر وعرفان

يتقدم المؤلفون بالشكر إلى المشاركين في ورشة العمل التي عُقدت بتاريخ 14 يناير (كانون الثاني) 2016 تحت عنوان "النظام الدولي: تأطير المشكلة"؛ وكذلك إلى أعضاء المجموعة القائمة على دراسة النظام العالمي بمؤسسة RAND، وإلى المراجعين ستيوارت باتريك (Stewart Patrick) وستيف فلاناجان (Steve Flanagan) نظير ما قدموه من تعقيب على المسودات الأولية لهذه الوثائق. كما نتوجه بالشكر إلى مكتب التقييم الشفاف نظير رعايته لهذا العمل وتقديمه لرؤى ثاقبة مفيدة فيما يتعلق بمشكلات النظام.

الاختصارات

EU	الاتحاد الأوروبي
G-20	مجموعة العشرين
GATT	الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة
IMF	صندوق النقد الدولي
NATO	منظمة حلف شمال الأطلسي
NSC	مجلس الأمن القومي
NSS	إستراتيجية الأمن القومي
UN	الأمم المتحدة
WTO	منظمة التجارة العالمية

الفصل الأول

دور النظام الدولي في إستراتيجية الولايات المتحدة

كشفت إحدى الوثائق الرئيسية الخاصة بالأمن القومي الأمريكي، وذلك في أوج الحرب الباردة، أنه يجب على واشنطن أن تظل ملتزمة بهدفها نحو منتظم دولي أكثر نظامًا من أجل مواجهة التحدي السوفيتي. كما تستفيد الولايات المتحدة من الظهور التدريجي للقواعد والمعايير والأعراف الدولية التي تعمل على استقرار السياسات العالمية، ومن ثم حماية المصالح الأمريكية. كما تبرهن الوثيقة على "أنه في حالة عدم وجود الاتحاد السوفيتي من الأساس، فإن الولايات المتحدة ستظل تواجه الحقيقة التي تقتضي أن غياب النظام بين الدول في عالم آخذ في التضاؤل، أمر غير مقبول" (الأمين التنفيذي، 1950، صفحة 34).

ظهر هذا التعليق في التقرير رقم 68 لمجلس الأمن القومي الأمريكي ("NSC-68")، حيث يمكن القول بأنه البيان الموضح للاحتواء العالمي الأمريكي للاتحاد السوفيتي. وحتى في خضم إصدار هذا البيان المتشدد عند تسارع وتيرة اتجاه العالم للانقسام إلى معسكرين مسلحين وعدائيين، تعالت الصيحات لتأسيس نظام، يتشكّل من قواعد ومعايير وأعراف وتعاون متعدد الأطراف، في المنتظم الدولي.[1] كان تركيز تقرير مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم 68 الأساسي يدور حول إعادة بناء قوة الولايات المتحدة من أجل ردع العدوان السوفيتي، لكن التقرير حرص على تضمين هذه التوصية في مفهوم

---

[1] يسلط تقرير مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم 68 الضوء كذلك على "وجود تعارض أساسي بين مفهوم الحرية طبقًا لحكم القانون ومفهوم العبودية في حكم القلة الاستبدادي للكرملين ... علينا أن نبادر إلى تأسيس نظام اقتصادي وسياسي فاعل بشكل ناجح في العالم الحر. ويمكننا تحقيق ذلك فقط من خلال التأكيد السياسي، في الداخل والخارج، على قيمنا الأساسية، مما يحافظ على اندماجنا" (الأمين التنفيذي لبرامج وأهداف الولايات المتحدة للأمن القومي 1950، الصفحتان 7 و9).

أوسع لتأسيس النظام. وربما تكون قوة الولايات المتحدة ودعائم النظام الدولي، التي تتضمنها، معززة لبعضها البعض.

كانت هذه الأطروحة الأساسية، المتمثلة في وجود علاقات متداخلة وداعمة بشكل متبادل بين مصالح الولايات المتحدة ونظام دولي أقوى، إحدى الأفكار الرئيسية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية. ورغم ذلك، هناك بعض الأدلة حاليًا بشأن تعرض هذا النظام للتهديد وعدم قدرته على تحمل مزيد من الأعباء التي تفرضها إستراتيجية الولايات المتحدة عليه بشكل تقليدي. ويشكك بعض المراقبين بشكل واضح في مدى قدرة مكونات النظام الليبرالية الرئيسية، التي تشمل الترويج للديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان ومكافحة الإبادة الجماعية، على تحمل التحول إلى سياق دولي متعدد الأقطاب بشكل أكبر. وقد أصبح السؤال المتعلق بمدى قدرة نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية على الاستمرار كهيكل أساسي للإستراتيجية الأمريكية العالمية ذا صلة ملحة بالثقافة والسياسة على حد سواء.

مخاطر تهدد النظام الحالي

السبب الرئيسي وراء تركيزنا نحن وغيرنا على النظام الدولي اليوم هو أنه يُعتقد بأنه في خطر – وبالتالي قد تكون مصالح الولايات المتحدة التي يحافظ عليها النظام كذلك في خطر. وهذا هو الأساس المنطقي لكل من هذه الدراسة والعديد من التحقيقات الرسمية وغير الرسمية لنظام ما بعد الحرب. ولطبيعة التهديدات الملحوظة وخطورتها دلالات مهمة بشأن طبيعة استجابة السياسات الأمريكية.

تصنف التحليلات الحديثة مجموعة متزايدة من التهديدات لنظام ما بعد الحرب، بداية من قوى الإصلاح العدوانية وصولاً إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي والقومية وتحديات الحوكمة وتوازنات القوى المتغيرة. ووفقًا لما كتبه هاس (Haass) (2014، صفحة 70)، فإن التوازن الحالي بين النظام والفوضى يتأرجح لصالح الفوضى". كما يرى أن المستقبل الأقرب هو "ما يمكن خلاله أن يفسح المنتظم الدولي الحالي المجال لنظام فوضوي يتمتع بعدد كبير من مراكز القوى ويعمل باستقلالية كبيرة مع توجيه اهتمام أقل لمصالح الولايات المتحدة وأولوياتها" (هاس، 2014، الصفحة 73). ويساور سكويلر (Schweller) (2014، الصفحة 1) القلق بشأن انتشار القوة والسلطة بشكل عام، ما يشكّل زيادة في اضطراب النظام الدولي. ويحذر كروكر (Crocker) (2015، الصفحات 8–7) من "تخبط عالمي" يتسم بنظام دولي متأرجح "في تحول يسوده التخبط". كما يرى أن المنتظم

أصبح بلا رادع أو قيد، وذلك "بسبب الانتشار غير المنظم للسلطة والقوة والمسؤولية" (كروكر، 2015، الصفحة 13).

يشير تحليل سمات نظام ما بعد الحرب بشكل خاص إلى ثلاث فئات رئيسية من المخاطر المحتملة:

1. بعض الدول الرائدة ترى الكثير من مكونات النظام مصممة لتقييد قوتها والحفاظ على ديمومة الهيمنة الأمريكية.
2. التقلب نتيجة انهيار الدول أو الأزمات الاقتصادية
3. تغير السياسات المحلية في عصر النمو البطيء واتساع فجوة التفاوت.

تستند شرعية النظام إلى الدول التي تعتقد أنها تستفيد من المشاركة في النظام بشكل مباشر. وقد تداعى هذا الاعتقاد من خلال الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي زرعت شكوكًا متنامية بأن النظام الدولي الحالي يخدم مصالح الولايات المتحدة والديمقراطيات الليبرالية الأخرى. قد يشكّل أي من هذه الفئات الثلاثة خطورة كبيرة على نظام ما بعد الحرب الذي نعرفه.

وعلاوة على ذلك فإن من يساورهم القلق بشأن استقرار النظام القائم يدركون تميزه بمواطن قوة كامنة. وتظل جميع الدول الرائدة مترابطة اقتصاديًا، وتفرض مصالحها الذاتية تعاونًا محدودًا على الأقل. كما تستمر مجموعة الدول الديمقراطية، التي تشكّل دائمًا القاعدة الأساسية للنظام الحديث، في التعاون حول معظم القضايا الدولية. وتدفع المصلحة الذاتية جميع الدول الرائدة للتنسيق على الأقل فيما بينها، إن لم يكن تعاونًا، بشأن التحديات المشتركة بداية من الإرهاب وحتى تغير المناخ. ويرى روز (Rose) (2015، الصفحة 12) أن حالة الولايات المتحدة النشطة تستمر "في قلب نظام ليبرالي دائم التوسع تفوّق على جميع منافسيه بكل دهاء على مدار ثلاثة أرباع القرن". وبرغم مخاوفه، فإن كروكر (2015، الصفحة 24) يقر "بوجود آفاق للتعاون والأنشطة المشتركة أكثر مما تفرضه صورة الفوضى". ولذلك فلم تكن مفاجأة أن تنتهي إستراتيجية الأمن القومي،بكل بساطة، إلى "أن القيادة الأمريكية القوية والمستدامة تعد ضرورية لترسيخ نظام دولي قائم على القواعد التي تعزّز الرفاهية والأمن العالميين بالإضافة إلى حقوق الإنسان وكرامة جميع البشر" (البيت الأبيض، 2015أ). ولكن عندما تحدت الدول الإصلاحية أطراف هذا النظام، فإن هيمنة الولايات المتحدة أخذت في التلاشي، وبذلت المؤسسات جهودًا

مضنية للاستجابة بفعالية لممثلي الجهات الفاعلة غير الحكومية، ولذلك فإن دور النظام في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي يحتاج لإعادة التقييم.

خارطة الطريق والمنهجية

تمثل هذه الدراسة أول منشور لدراسة من RAND امتدت لمدة عامين حول مستقبل النظام الدولي الليبرالي ما بعد الحرب. تم إنشاء المشروع برمته تحت عنوان "بناء نظام دولي مستدام" لبحث ثلاث قضايا شاملة: طبيعة النظام وآثاره التي يمكن قياسها والمخاطر التي تواجه النظام وخيارات مضي إستراتيجية الولايات المتحدة قُدمًا. تقدم هذه الدراسة تحليلاً سياقيًا يحدد مفهوم النظام الدولي.

على الرغم من أهمية النظام لإستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى ما بعد الحرب، تم استخدام مصطلح *النظام* في حد ذاته بطرق متباينة من قبل مختلف المراقبين. ليس هناك تعريف متماسك مفهوم بدرجة كبيرة للنظام الليبرالي القائم على القواعد. تُسهم هذه الدراسة في المناقشات من خلال دراسة سمات نظام ما بعد الحرب، وفقًا لمجموعة كبيرة من المصادر، بما في ذلك

- نظرية العلاقات الدولية العامة، بالنسبة لنُهج وادعاءات ذات صلة بأصول الأشكال المختلفة للنظام وتعريفاتها
- الروايات التاريخية والمعالجات لعملية إنشاء النظام التي حدثت خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها
- التقييمات العلمية للنظام الليبرالي ومستقبله المحتمل
- منشورات محددة بشأن آليات النظام، مثل الترابط الاقتصادي المتبادل وأثره على تفضيلات الدول وسلوكها.

وكجزء من التحليل التعريفي، فإن الدراسة:

- تناقش مفهوم النظام في أشمل معانيه، من أجل تمييزه عن الأفكار المترابطة إلى حد كبير للمنتظم الدولي والمجتمع الدولي.

- تشكّل قالبًا للعناصر الرئيسية للنظام الليبرالي ما بعد الحرب
- تحدد نهج الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذا النظام والأغراض الرئيسية التي وضعت الولايات المتحدة هذا النظام من أجله.

يحدد الفصل الثاني كلاً من مفهوم النظام بوجه عام والنظام الدولي الليبرالي الخاص بعد الحرب العالمية الثانية الموجود حاليًا. يوضح الفصل الثالث كيف يمثل النظام الدولي نتاجًا لخمسة محركات محددة في المنتظم الدولي، تبدأ من التخطيط الصارم للمصالح وتصل إلى ظهور معايير اجتماعية. يناقش الفصل الرابع السمات المشتركة في نهج الولايات المتحدة والنظام الدولي التي ظهرت جلية في وثائق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد الحرب. وفي النهاية، يطرح الفصل الخامس أسئلة متعددة بشأن النظام وهي أسئلة نابعة من هذا التحليل ويمكن الاعتماد عليها في توجيه الدراسات المستقبلية.

الفصل الثاني

تعريف النظام الدولي

عند مناقشة الاستجابات السياسية لأحد الأنظمة الدولية المتهالكة، فإن أول ما يواجهنا هو فهم ما يعنيه هذا المصطلح. *النظام* له معان متنوعة في سياق السياسات الدولية، ومن الممكن أن تتخذ أنظمة محددة العديد من الأشكال.[1] ولأغراض هذا المشروع، فإننا نعتقد أن النظام هو *مجموعة القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية*.[2] والنظام نمط مستقر ومنظَم للعلاقات بين الدول، يتضمن مزيجًا ما من الأمور، تشمل من بين جملة أمور أخرى المعايير الناشئة ومؤسسات وضع القواعد والمنظمات أو الأنظمة السياسية الدولية.

فالسمة المميزة لأي نظام تتمثل في استقراره وتنظيمه: يتميز النظام عن الفوضى أو العلاقات العشوائية بدرجة ما من النمط والتنظيم. وبالمثل يعرّف إيكنبيري (2001، ص 23) النظام بكونه مجموعة من "الترتيبات الحاكمة بين الدول، وتشمل قواعدها ومبادئها وأعرافها الأساسية". ويمكن أن تمثل المفاهيم النظرية الراسخة للمؤسسات والأنظمة مقومًا أساسيًا للنظام بيد أنها ليست مرادفة له. ويمكن بناء الأنظمة من مجموعة من التحالفات والمنظمات (العرفية وغير العرفية، الرسمية والخاصة) والقواعد والمتطلبات (الموضوعة بمعاهدة أو بوسائل أخرى) والمعايير (الطارئة في بعض الأحيان والمدروسة في البعض الآخر) والمزيد. نشير في هذه الدراسة إلى تلك الأدوات على أنها *آليات التنظيم*.

[1] يصف إيكنبيري (Ikenberry) (2011، الصفحات من 12 إلى 13) ثلاثة أنماط للنظام: نظام يسوده توازن القوى بين الدول، ونظام تسوده القيادة بالهيمنة، ونظام بالتوافق. وهذا مماثلاً لمفهوم "الكثير من التعدديات" (انظر كارين (Carin) وآخرون، 2006).

[2] قدّم هذه الصيغة عضو مجموعة الدراسة هال براندس (Hal Brands).

يمكن تمييز النظام الدولي كما تم فهمه بهذه الطريقة عن *المنتظم الدولي* أو السياق العالمي الشامل الذي تعمل فيه هذه الدول. يعكس المنتظم الدولي جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية وأشكال أخرى من التفاعل الذي ينشأ بين الدول. تقترح المدرسة "الواقعية الجديدة" لنظرية العلاقات الدولية، على سبيل المثال، أن سمتي المنتظم الدولي – وهما طبيعته الفوضوية وتوزيع القوى على الدول (يُطلق عليها أيضًا "قطبية" المنتظم) – تفرضان قيودًا على سلوكيات الدول وتدفعها إلى التفاعل بطرق معينة (انظر على سبيل المثال، والتز (Waltz)، 1979). بإمكان تلك العوامل تشكيل السلوك، بيد أنها سمات ناشئة وعامة للمنتظم ولا تفترض نمطًا منظمًا لنظام ما.

يميّز بعض المحللين بطريقة أخرى بين النظام و*المجموعة الدولية*، التي يمكن اعتبارها "تجسيدًا للمثل المعيارية الليبرالية التي تُحدث تأثيرًا على السياسات الدولية"، غالبًا من خلال أنشطة الجماعات غير الحكومية المترابطة في شبكات (ليندبرج (Lindberg)، 2014، ص 1). تُولي "المدرسة الإنجليزية" لنظرية العلاقات الدولية تأكيدًا خاصًا بالمفهوم المرتبط ارتباطًا وثيقًا *بالمجتمع الدولي* الذي يتشكّل حين تتقيد مجموعة من الدول التي تربطها سويًا مصالح وقيم مشتركة بمجموعة من القواعد والأعراف (انظر، على سبيل المثال، بول (Bull)، 1977). قد تفترض فكرة المجتمع الدولي وجود نظام، حيث إنه من الصعب حقًا اعتقاد وجود مجتمع بدون نظام. إلا أن المفهومين مختلفين اختلافًا تحليليًا.

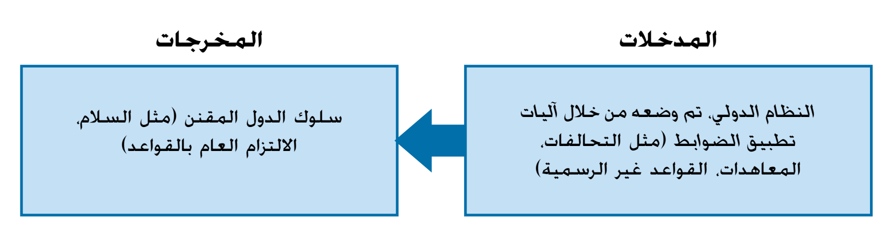
يتجاوز مصطلح *المجتمع الدولي* تلك الحقائق النظامية بصورة عامة للإشارة إلى التكوينات المنظمة داخل المنتظم الدولي. يفترض النظام درجة ما من التكوين النظامي أو الكيان المؤسَس من خلال تنظيم الآليات التي تلعب دورًا ما في السيطرة على العلاقات والسلوكيات بين الجهات الفاعلة في المنتظم. حتى إذا أصبحت في النهاية منظمة تمامًا، فمن الممكن أن تكون تلك الأنماط ناشئة وغير مخطط لها، والتي تنشأ بالطبع

من خلال التفاعلات أو النتائج المخطط لها. لا يفترض وجود النظام الدولي القصد أو الترابط.[3] بيد أنه لا يفترض الوجود النهائي لأحد الأنماط المنظمة للعلاقات.

ومع ذلك، عند تطبيق النظام، لا يحتاج إلى ممارسة تأثير حاسم أو مهيمن حتى على تفضيلات الدول وسلوكياتها. يؤثر الكثير من المتغيرات على تصرف الدولة، ويشمل ذلك أثر العوامل التاريخية والعرقية والثقافية وشخصيات القادة المعنيين. ومن هذا المنطلق، يُعد النظام أحد العوامل العديدة التي تشكّل الوسائل التي تدرك بها الدول هوياتها ومصالحها. غير أن موضوع النقاش يدور حول مدى الأهمية التي قد تحظى بها الأنظمة في القيام بذلك.

فبداية من الوفاق الأوروبي على عصبة الأمم وحتى النظام الليبرالي في فترة ما بعد الحرب، اتخذ النظام العديد من الأشكال المختلفة من الناحية العملية. يمكن فهم النظام في إطار العلاقات المنظمة بدرجة كبيرة على أنه إما كمدخل يمكنه التأثير على سلوك الدول أو نتيجة لأوضاع ثابتة ومتوقعة بين الدول، على النقيض من الفوضى أو حالة الحرب والعنف (انظر الشكل 2.1). يُعد النظام كمدخل كيان أو نمط تم إنشاؤه لغرض

الشكل 2.1
فهم تخطيطي لدور النظام الدولي



RAND *RR1598-3.1*

---

[3] يؤكد سكويلر (2001، الصفحات من 169 إلى 171) على أن استخدام إيكنبيري لمصطلح *مقرر* يشير إلى القصدية. يعمل ذلك على تمييز الأنظمة الرسمية والدستورية (مثل التنوع الليبرالي ما بعد الحرب) عن أشكال أخرى (مثل توازن القوى الأكثر بروزًا). ويبدو أن إيكنبيري يقصد بمصطلح *مقرر* الإشارة فقط إلى الأنظمة المتفق عليها أو المستخدمة، ملمحًا في ذلك إلى أن المصطلح قد يشمل أيضًا أنظمة توازن القوى. فهذا النقاش أقل أهمية في هذا السياق من الاختلاف البسيط بين (1) الأنظمة الدولية القائمة على الأعراف والقواعد التي تهدف إلى تجاوز العلاقات الدولية القائمة على القوة و(2) التنظيمات الكلاسيكية والقائمة على توازن القوى العظمى التي يمكن تقريرها وتنظيمها جزئيًا.

محدد، من أجل تحقيق تأثير. فعلى سبيل المثال تُشكّل القواعد والمعايير المحيطة بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تفضيلات الدول وسلوكها في نهاية المطاف. ومن هذا المنطلق، فإن آليات النظام تمثل أدوات الحنكة السياسية. بيد أن الكثيرين يرون النظام على أنه هدف أو نتيجة في حد ذاته، بحيث يكون هدف السياسة النهائي لاستخدام آليات السيطرة هو منتظمًا دوليًا أكثر تنظيمًا.

لقد تفهمت الإستراتيجية الأمريكية النظام بكلا هذين المعنيين. فقد رأت الولايات المتحدة في المقام الأول آليات النظام كأدوات لتحقيق المصالح الذاتية المحددة للولايات المتحدة. وفي ذات الوقت، تشير العديد من وثائق الأمن القومي الأمريكي بشكل خاص إلى نظام دولي تحكمه قواعد كهدف أشمل لسياسة الولايات المتحدة، حسبما سيتم وصفه في الفصل الثالث.

ومع ذلك، يمكن بناء الأنظمة الدولية على مجموعات مختلفة من القيم والمبادئ. قد تؤمن القوى العظمى برؤى تنافسية للنظام، الشيء الذي قد يتم إثباته كثيرًا في السنوات القادمة، حيث قد تسعى القوى الناشئة إلى إنشاء أنظمة بديلة (أو "مضادة") للنموذج الليبرالي الغربي السائد. تنبثق مجموعات القيم المختلفة من الثقافات السياسية المتميزة ووجهات النظر العالمية، وتؤثر على طبيعة النظام الذي تطمح الدول إلى بنائه.

لطالما كان هناك اختلاف جوهري في المفاهيم التاريخية للنظام بين أشكال النظام المحافظة والقائمة على القوة في المقام الأول، التي تفترض الحاجة إلى تخفيف تضارب المصالح، وأشكال النظام الأكثر تحررًا. تميل المفاهيم المحافظة إلى أن تكون أكثر اعتدالاً في وجهة نظرها المتعلقة بمدى ما يمكن تحقيقه وإلى متى سيستمر ذلك. فهي تفترض أن التوازنات وفترات السلام المؤقتة قد تحدث، بيد أنها لن تكبح جميع الصراعات ولن تدوم للأبد.

وفي العصر الحديث، ارتكز تأسيس النظام الدولي على المبادئ الأساسية لنظام ويستفاليا، الذي عكس مفاهيم محافظة للنظام على نحو مقبول في حين يرتكز على سياسة أصيلة لتوازن القوى من أجل دعم المساواة بين الدول وحرمة أراضيها. أدى نظام ويستفاليا إلى تطوير *معيار السلامة الإقليمية*، المعيار الذي يواجه الاعتداء العسكري المطلق ضد دول الجوار للاستيلاء على الأرض أو الموارد أو الأشخاص، الأمر الذي كان شائعًا فيما مضى في السياسات العالمية. نظرًا لأن ردع العدوان الصارخ (في أماكن ككوريا وأوروبا) يبقى هدفًا رئيسيًا للقوة العسكرية الأمريكية، فإن أي نظام يعمل على تماسك الحدود من خلال المعايير يوفر ميزة كبيرة.

يفترض مفهوم ليبرالي أكثر تفاؤلًا للنظام، يعود إلى إيمانويل كانت (Immanuel Kant) وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) إلا إنه أكثر وضوحًا منذ منتصف أربعينيات القرن العشرين، احتمال وجود توافق مصالح بين الدول؛ ويعرض أدوات النظام كآليات لإزالة الحواجز الهامشية لتحقيق التعاون، مثل الريبة وتكاليف المعاملات.

بالإضافة إلى أقدم تقاليد النظام وأكثرها محافظة، قامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أخرى بإنشاء العديد من المستويات لآليات تنظيم التناقض أحيانًا، التي تشمل أحد الأنظمة الاقتصادية العالمية التي تدعمها أعراف وقواعد شاملة، وشبكة من التحالفات الأمنية، وسلسلة من المعايير البيئية وحقوق الإنسان التي تعترض التوترات الكبيرة مع مفاهيم ويستفاليا الأصلية. والنتيجة عبارة عن "حزمة من القواعد والتوقعات المزعومة التي تتسم بالفوضوية والتنازع والتناقض غالبًا" التي "لا توفر مجموعة كاملة واضحة من المبادئ التي يمكن تطبيقها بنحو موضوعي من خلال قادة العالم" (هاريس (Harris)، 2015).

ومن الناحية العملية، تتسم الرؤى الليبرالية والمحافظة للنظام، الكامنة في استخدام القوة والآليات التعاونية لإنشاء أنماط من العلاقات بين الدول، بكونها حصرية على نحو تبادلي. اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية بالفعل عقب الحرب العالمية الثانية على وجهة النظر القائلة بأن أقوى الأنظمة تنشأ من مزيجًا من المنهجين. أشار إيكنبيري إلى نظام ما بعد الحرب بأنه نظام ليبرالي *مهيمن* للسبب التالي: قامت الولايات المتحدة باستخدام القوة، فضلًا عن الأفكار المثالية للمصالح المشتركة، لضمان النظام القائم على القواعد. ومن هذا المنطلق، قامت باستخدام كل من القوة الناعمة والقوة العسكرية لإنشاء النظام.

يوجد ثمة اختلاف مهم بين منظور النظام الدولي الليبرالي في فترة ما بعد الحرب كما نعرفه ومنظور أي نوع من الأنظمة على الإطلاق. وكما تم عرضه سابقًا، يعتبر "النظام" شكلاً من أشكال العلاقات المنظمة بين الدول فحسب. سوف يعمل شكل ما للنظام بالتأكيد على تمييز النظام الدولي خلال العقود القادمة، بيد أنه قد يأخذ شكلًا مختلفًا عن نظام اليوم. على سبيل المثال، قامت بعض الدول مثل روسيا والصين بتحدي عناصر نظام ما بعد الحرب الأكثر ليبرالية (مثل دعم حقوق الإنسان والديمقراطية) إلا أنها تدعم بشدة العناصر المحافظة (مثل معايير السيادة وسلامة الحدود). فأحد الاحتمالات المستقبلية الممكنة هو نظام عالمي أساسي يتم تنظيمه حول تلك المبادئ، باستخدام مؤسسات عالمية تفرض اهتمامًا أقل بتعزيز القيم الليبرالية (مثل

الأمم المتحدة والبنك الدولي). فمن وجهة نظر إستراتيجية الأمن القومي، تواجه الولايات المتحدة حتمًا تحدي يمكن في تحديد أي أنواع الأنظمة التي تطمح إليها.

لأن النظام يمكن أن يتخذ الكثير من الأشكال، تبدو الأنظمة العملية والمحددة جلية فقط في أوقات معينة في التاريخ من خلال اتحادات آليات التنظيم. وحسبما أشرنا إليه سابقًا، فإنها من الممكن أن تشتمل على المنظمات والمفاوضات والمقاييس التي تبني الثقة وشبكات التجارة المنظمة وتدفقات رؤوس الأموال والعديد من الأدوات الأخرى. يمكن تصور اتحادات متنوعة لآليات التنظيم، قد يُنتج كل منها أشكالاً مختلفة للنظام. ينصب تركيز هذه الدراسة على القيمة النسبية لتلك الأنظمة والفائدة النسبية لتلك الآليات.

ويشير النظام الدولي إذًا من منطلق أشمل إلى أنماط العلاقات المؤسسة والمنشأة بدرجة ما في شكل أعراف وممارسات. ينشأ النظام من السمة الشاملة للمنتظم الدولي؛ ويمكن أن ينبثق عنه مجموعات ومجتمعات لكن ليس هناك حاجة للقيام بذلك بأي طريقة مجدية حقًا. لقد أنشأت السياسات الدولية الكثير من الأشكال المختلفة للنظام على مر القرون. ومع ذلك، يكمن الشكل الذي يبرز في أوضح صوره اليوم في مفهوم مؤسسي عميق ودقيق للنظام القائم على رؤى الولايات المتحدة ما بعد الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق بالسياسات العالمية. يتم الإشارة إليه نموذجيًا على أنه نظام ليبرالي وقائم على القواعد. تبرز مسألتان سائدتان حول تقدم إستراتيجية الولايات المتحدة الكبيرة نحو الأمام، وهما مدى إمكانية استمرار مفهوم النظام؛ وفي حالة حدوث ذلك، ما السياسات التي قد تدعمها الولايات المتحدة جيدًا وتقوم باستخدام النظام في خدمة مصالح الولايات المتحدة.

نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الليبرالي القائم على القواعد

يتألف نظام ما بعد الحرب الدولي من الكثير من الأجزاء التي يعزز بعضها البعض. تشمل تلك العناصر قوة الولايات المتحدة ورعايتها؛ ومجموعة من المؤسسات الدولية الشرعية التي تشمل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن الكثير من المنظمات محددة القضايا في هذه المجالات مثل مراقبة الملاحة الجوية والمعايير الإلكترونية والمحاسبة؛ ومجموعة من المعاهدات القانونية الدولية، بداية من أنظمة التحكم في التسليح وحتى قوانين الحرب التي تكبح أفعال الدول؛ ومجموعة ناشئة من المعايير المشتركة غير المكتملة لكنها غالبًا ما تكون قوية.

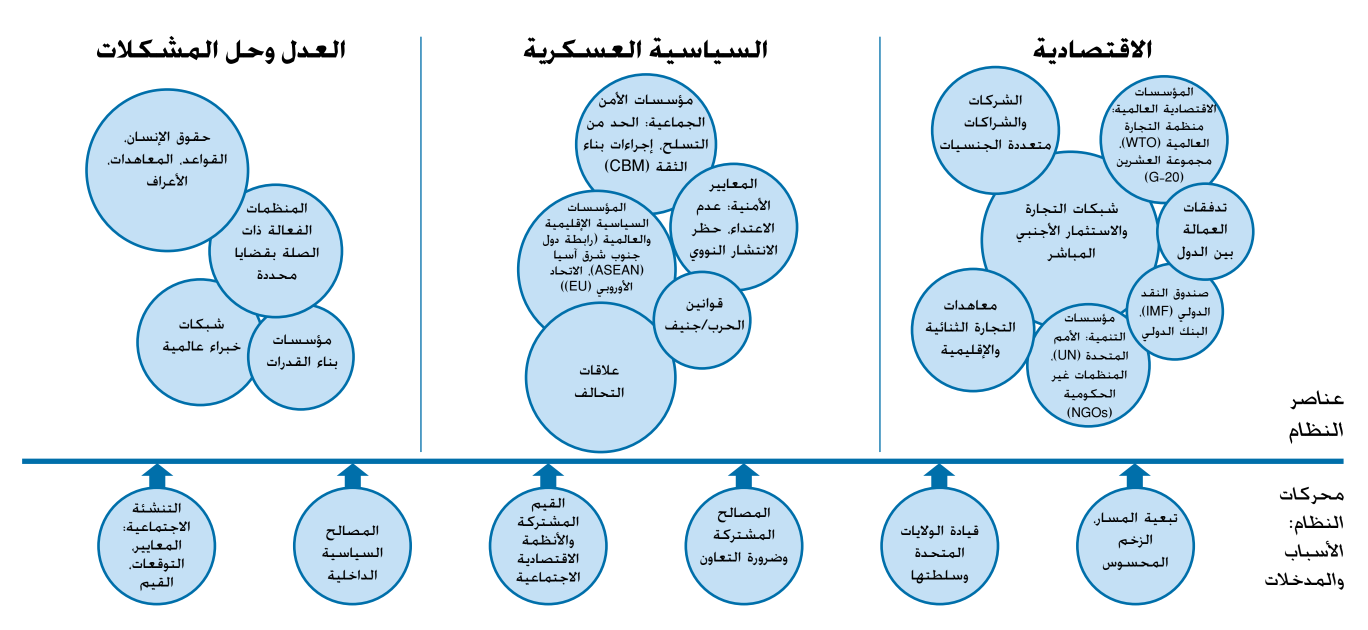
نميل إلى مساواة نمط النظام هذا مع المفهوم على نحو أكثر شمولاً. إلا أنه تنوع واحد محتمل فقط، وتنظر الدول التي تعتقد أنه يعكس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة وقوتها إلى الكثير من عناصره على أنها غير شرعية. ومع ذلك، عندما يتحدث صانعو السياسة والمحللون الأمريكيون اليوم عن النظام الدولي، وبخاصة المخاطر التي تواجه النظام، فإنهم يضعوا هذا النمط في الحسبان. والسؤال السياسي وثيق الصلة الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان هذا النهج الليبرالي للسياسات العالمية المنظمة قد يُبقى على مستقبل أكبر متعدد الأقطاب.

يُعد نمط ما بعد الحرب للنظام الدولي مجموعة مركبة وشاملة بشكل خاص من المعايير والأعراف والمعاهدات، وآليات أخرى تم إنشاؤها لخدمة المبادئ الأساسية التالية: الاستقرار الاقتصادي وعدم الاعتداء والنشاط المتناسق حول التحديات المتشاركة، وتحسين القيم الليبرالية. عرّف إيكنبيري نظام ما بعد الحرب على أنه مزيج من "الانفتاح الاقتصادي والتبادل والإدارة متعددة الأطراف" الذي يشير إليه على أنه "تنظيم ترتيبات النظام الغربي الليبرالي بوضوح" والذي عكس طموحات أكثر من مجرد التصدي للقوة السوفيتية (إيكنبيري، 1999، ص. 124). يحاول الشكل 2.2 تسجيل العناصر الفعّالة للنظام الليبرالي، فضلًا عن العوامل الأساسية أو القوى الدافعة لها.

وفي هذا الإطار العام، ارتكز النظام الليبرالي فيما بعد الحرب بقوة على أسلوبيّ بناء، وقد انعكس ذلك في نقاط التوافق المهيمنة للنظام. برز الأسلوب الأول في نظام التجارة الذي ساهم في تحرير الاقتصاديات العالمية وربط المجتمع الدولي معًا في شبكات ارتباط متوسعة وعميقة. والأكثر من ذلك، نشأ الإجماع التجاري من مجموعة أساسية من دول التجارة الديمقراطية التي كانت اقتصاديتها المُدمجة كبيرة جدًا لدرجة أنه كان من المستحيل ازدهارها بشكل فعّال دون الوصول إليها. ولقد كان الاعتقاد البسيط، بأن الازدهار القومي يتطلب أكثر من التوصية بالمشاركة في النظام الليبرالي فحسب، أحد أقوى الدوافع المحفزة للنظام والعديد من تسوياته ومجالات التعاون فيه.

برز العنصر المهيمن الثاني للنظام في المدى الأمني. لم تنحصر وظائف هذا النظام الأمني في التصدي للتعدي واسع النطاق فحسب، ولكن شملت أيضًا صياغة استخدام القوة، من خلال تقييدها حتى لا تتسبب في اندلاع صراعات غير ضرورية، وتمكينها لمنع أي اعتداء أو إساءة غير مراقبة. وعند العمل بمقتضى ذلك، ينبغي أن يحفز النظام الأمني القوى الإقليمية والمركزية لاتباع "قواعد اللعبة". من خلال تقليل استخدام القوة كأداة لإدارة العلاقات فيما بين الدول. كما ينبغي أن يكون لدى أي نظام فعّال القدرة على معاقبة انتهاكات هذه القاعدة الجوهرية (جونز (Jones) ورايت (Wright)، 2014، ص. 4).

الشكل 2.2
عناصر النظام الدولي الليبرالي وعوامله



ملحوظة: تشمل العناصر العلاقات والأنماط والشبكات والمعايير والقيم والمعتقدات والأعراف والمنظمات والمعاهدات والعديد من العناصر الأخرى. تظهر العناصر "الليبرالية" للنظام في ثلاثة مكونات. ASEAN = رابطة دول جنوب شرق آسيا (أسيان)؛ CBM = إجراءات بناء الثقة؛ EU = الاتحاد الأوروبي؛ G-20 = مجموعة العشرين؛ IMF = صندوق النقد الدولي؛ NGO = المنظمات غير الحكومية.

والنتيجة، كما هي موضحة في الشكل 2.2، مجموعة متداخلة وواسعة النطاق من المعايير والمؤسسات والمنظمات والشبكات وآليات أخرى تعكس فئتين مهيمنتين (اقتصادية وعسكرية سياسية) ومجموعة كبيرة من فئات وقضايا داعمة أخرى. لطالما كان هذا النظام مختلفًا عن الأنظمة السابقة نظرًا لطابعه الليبرالي والمؤسسي. تشمل القضايا الأساسية لسياسة الولايات المتحدة حاليًا ما إذا كانت عناصر محددة لهذا النظام تُعد الأكثر مرونة وعرضة للتهديد، وتلك التي قد تكون أكثر أهمية لمصالح الولايات المتحدة. وهذه هي المسائل المحددة لما تبقى من الدراسة.

يشمل النظام بمفهومه الآن مجموعة مهولة من المؤسسات التي تعمل على إنشاء مدى هائل من القواعد والمعايير والإجراءات. تتراوح تلك المؤسسات من الرسمية للغاية (مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية) التي تتخذ قرارات رسمية وتنشئ سجلات رسمية لعملها، إلى المنظمات غير الرسمية بدرجة كبيرة (مثل مجموعة العشرين) أو مجموعات (مثل مجموعة دول الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا) التي توفر الفرص لعقد محادثات أكثر خصوصية. وإقليميًا نشأت العشرات من المنتديات مثل مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) – روسيا والحوار الإستراتيجي والاقتصادى بين الصين والولايات المتحدة تحت عنوان عام لما يُعتقد عمومًا على أنه نظام ما بعد الحرب. وتهدف هذه الحوارات إلى العديد من الغايات المختلفة، بداية من بناء الثقة حتى التنسيق الاقتصادي، وتمتلك العديد من الخطط المختلفة.

وفي نفس الوقت، تم اعتبار هذا النظام نظامًا ليبراليًا لأسباب أكثر من تعزيزه للأنظمة التجارية المفتوحة. وجاء نظام ما بعد الحرب لتبني أهداف التحول الديموقراطي وحماية حقوق الإنسان، التي أصبحت راسخة بشدة في رؤية الولايات المتحدة والرؤية العالمية للنظام. وعلى حد وصف إيكنبيري وستيوارت باتريك وآخرين، لم يكن هذا النظام عالميًا في البداية (إيكنبيري، 2001). وقد أُسس في الأصل ضمن المجتمع الديموقراطي العالمي في منافسة الكتلة السوفيتية؛ ومن هذا المنطلق، شكّل النظام إستراتيجية لميزة تنافسية، ونجح في القيام بهذا الدور نجاحًا باهرًا. ومع ذلك، انتشر مفهوم النظام عالميًا، بنهاية الحرب الباردة سنة 1989، على نفس الأساس الذي يقترح الآتي: يمكن للدول المشارَكة في النظام والاعتراف بها كأعضاء شرعيين به بمقدار تقيدها بمعايير وقواعد ضرورية معينة.

شكّلت هذه الجوانب الأخرى للنزعة الليبرالية للنظام، بداية من مواثيق حقوق الإنسان ومعاييرها حتى الدعوات للحوكمة الرشيدة، جزءًا لا يتجزأ من رؤية ما بعد الحرب للنظام. واستندت تصورات الولايات المتحدة للنظام، جزئيًا، على فرضية أنه لا يمكن لنظام

أن يكون مستدامًا إذا لم يكن قائمًا على أساس من ديموقراطيات ذات قيم مشتركة. كما قدم النظام قدرًا ما من العدالة الإجرائية، مما يمنح فرصًا لتقاسم السلطة ومشاركة كل من الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

أحد الأسئلة الرئيسية المطروحة في الوقت الراهن، هل يمكن لهذا النظام السماح للدول التي لا تحمل نفس القيم الليبرالية المشاركة في النظام وفقًا لأبجدياتها الخاصة. هل يُشكّل النظام نوعًا من الخزانات، يمكن للدول انتقاء واختيار العناصر التي يريدونها ورفض العناصر التي لا يريدونها منها؟ ويبدو أن روسيا، على سبيل المثال، تقتنص فرصة الاستفادة من التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في حين تتجاهل المعايير المتعلقة بالعدوان الإقليمي عندما ترى ذلك مناسبًا. وتسعى الصين إلى الاستفادة من النظام الاقتصادي العالمي دون الالتزام بروح طابعه الليبرالي في نواح كثيرة.

يعتقد بعض المراقبين أن العناصر الليبرالية أصبحت متأصلة بقوة في البنية الكلية للنظام ومسوغاته، ومن غير الواضح أنه يمكن التضحية بها بسهولة بدون إحداث ضرر حتمي للنظام بأكمله. ويمكن أن يشكّل تقليل التركيز على العناصر الليبرالية للنظام البدأ في فك عُرى النظام بأكمله. وإذا رأت دول مثل ألمانيا والهند واليابان وتركيا أن النظام لم يعد يعكس مجموعة القيم والمطامح المشتركة من أجل عالم أكثر عدلاً وديموقراطية وانفتاحًا، يمكن أن تتغير حساباتها بشأن المقومات الأخرى للنظام. وسيكون من الصعوبة بمكان خلق نظام يتسم بمرونة واستدامة حقيقية بدون استمرار قيادة مجموعة أساسية من الدول ذات قيم مشتركة، وأنظمة سياسية تتسم بالشفافية واحترام حقوق الإنسان. وبمجرد بدء الولايات المتحدة وشركائها الرئيسيين في النظام في التساهل فيما يتعلق بالمبادئ الليبرالية، فقد يتنازلون عن قدر من نفوذهم لمجابهة النزعات غير الليبرالية التي تشكّل خطرًا على النظام.

غير أن المعضلة واضحة: وهي أن ليبرالية النظام تحمل في طياتها النزعة الإمبريالية، وأن التوسعية قد أحدثت بعض من أبرز المخاطر الملحوظة على النظام. وكما أشار مايكل دويل (Michael Doyle) (1999، ص 41) فإن الطابع الليبرالي للنظام "يتضمن قبول واجبًا إيجابيًا للدفاع عن أعضاء آخرين في المجتمع الليبرالي ... وتخطي السيادة المحلية للدول، في بعض الظروف، لحماية إخواننا البشر من الاضطهاد المفرط". وهكذا تميل الليبرالية إلى إثارة النزاعات بين الدول والحركات غير الليبرالية. ومن هذا المنطلق، لم تشكّل حرب العراق إهانة للنظام الليبرالي؛ بل عكست شيئًا أقرب ما يكون إلى تمجيده، وكان التقارب بين آراء تدخلية ليبرالية ومحافظة جديدة حول تغيير النظام نتاجًا متوقعًا لنظام ليبرالي.

أصبح هذا التوتر جليًا أكثر من ذي قبل في السنوات الأخيرة، حيث شدّدت العديد من الدول الليبرالية البارزة على موقفها ضد تحقيق الوصايا الليبرالية للنظام. وأبدت روسيا والصين، على وجه التحديد، استيائهما من العناصر الأساسية لتصور الولايات المتحدة لنظام ما بعد الحرب، مثل تعزيز القيم الليبرالية وتحالفات الولايات المتحدة، مما يعرضها على أنها أدوات تستخدمها الولايات المتحدة للحفاظ على هيمنتها. وسوف يعتمد مستقبل النظام بدرجة كبيرة على القرار الناتج عن هذا السؤال: هل يمكن أن تتفق القوى الرئيسية المتواجدة على الساحة الدولية على آليات كافية لتشكيل نظام مشترك هادف؟

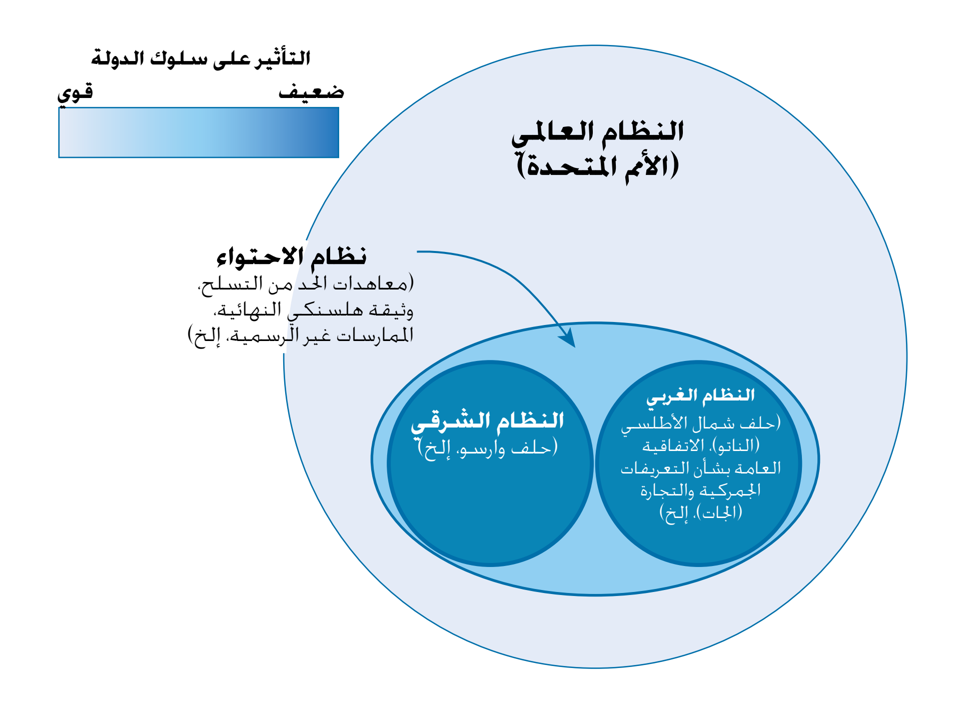
النظام من الناحية العملية: معقد ومتباين

ينتاب المؤلفات حول النظام الدولي الغموض بشكل مدهش فيما يتعلق بالقواعد والمعايير والأعراف المحددة التي تشكّل النظام الدولي لما بعد الحرب وكيف تتوائم هذه الأجزاء معًا. وفي الواقع، قد يؤول الكثير من الخلاف حول قيمة النظام الدولي لسياسة الولايات المتحدة إلى الخلافات حول ماهية "النظام" في الحقيقة. وربما يكمن أحد سبل حل الالتباس في رؤية النظام الدولي على أنه مجموعة من الأنظمة الفرعية المتداخلة. وتتنوع هذه الأنظمة الفرعية بدورها في سماتها، مثل الغاية ونطاق العضوية وعمق الالتزام والمنطق السائد ومستوى الشرعية.

يتنوع العديد من الأعراف والمعايير والاتفاقيات والآليات الأخرى التي تشكّل نظام اليوم تنوعًا كبيرًا في الغايات والنطاق (أو مستوى الشمولية) والعمق (أو حجم التعهدات المخصصة). غير أن العناصر الثلاثة غير مترابطة. تعمل الغاية التي تحققها مؤسسة ما، على سبيل المثال، في تحفيز حجم العضوية (نطاقها) وقوة التعهدات المطلوبة من الأعضاء (عمقها) في أحوال كثيرة. فعلى سبيل المثال، واصلت الولايات المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، اتباع نظام مقصور على الدول المتشابهة في الأفكار التي لديها قيمًا مشتركة للحفاظ على السلام بين حلفائها الأوروبيين، وتعزيز ازدهار هؤلاء الحلفاء، وأخيرًا، إحداث موازنة لمجابهة الاتحاد السوفييتي. وبالمثل، تنوي الدول عمومًا اتخاذ تعهدات أعمق إزاء مجموعات أصغر من الدول ذات مصالح متوائمة وثيقة.

يُوضح الشكل 2.3 بعضًا من هذا التباين في أثناء أواخر الحرب الباردة، عام 1980. ففي هذا الوقت، كانت الأمم المتحدة تضم معظم الدول في المنتظم الدولي،[4] غير أنها كانت مؤسسة ضعيفة لم تكن قواعدها متسقة في تطبيقها. ويتعايش هذا النظام العالمي مع أنظمة أصغر منه جغرافيًا، مثل النظام الغربي المتألف من مؤسسات أقوى مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات). كان يوجد أيضًا نظام مختلف ومنافس يقوده الاتحاد السوفيتي وتجمعه الإيديولوجية الشيوعية. وفي نهاية الحرب الباردة، شكّلت عملية الانفراج ومعاهدات الحد من التسلح

الشكل 2.3
النظام الدولي، 1980



[4] توجد مؤسسات قليلة شاملة إلى حد بعيد، تطلب معظم المنظمات من الدول الوفاء بمعايير الانضمام لها، لكن هناك بعض المنظمات التي تم تأسيسها بغية العضويات الكبيرة.

والمفاوضات متعددة الأطراف (مثل وثيقة هلسنكي النهائية) نظام "احتواء". نظّم التفاعلات بين الأنظمة الغربية والشرقية بشكل غير مقيد.

لقد تطور النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. غير أن التباين في نطاق الأنظمة الفرعية وعمقها لا يزال موجودًا. وقد انخرطت الدول الأوروبية في أعمق بناء للنظام من خلال إنشاء الاتحاد الأوروبي وتعزيز مؤسسات مثل المحكمة الجنائية الدولية. ويعد أحد أهم التغيرات منذ نهاية الحرب الباردة التوسع الجغرافي للنظام الغربي. فعلى سبيل المثال، انضم العديد من الأعضاء السابقين في حلف وارسو والجمهوريات السوفيتية إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو). ورغم ذلك، كان لهذا التوسع قيوده. ورغم أن الناتو قد ناقش، في مراحل مختلفة، إمكانية ضم روسيا؛ إلا أنها تظل، من الناحية العملية، منظمة تقتصر عضويتها على الحكومات الديموقراطية ذات الأفكار المتشابهة. وبالمثل، فإن التحالفات الثنائية للولايات المتحدة في آسيا تمثّل جوهر النظام الذي تقوده الولايات المتحدة في آسيا، وذلك بدلاً من مؤسسة أمنية أكثر شمولاً. وعلى الرغم من امتلاك روسيا والصين مقاعد دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلا أن هذا النسق يخرجهما من دائرة المؤسسات الأمنية الغربية الأساسية.[5]

وفي المقابل، أبدت الولايات المتحدة رغبة أكبر في ضم القوى غير الديموقراطية في النظام الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، رأت الولايات المتحدة في نهاية الحرب الباردة دمج السوفيت ببطء في النظام الغربي، من خلال البدء بخطوات مثل دعم صفة المراقب في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) لأعضاء الاتحاد السوفيتي (البيت الأبيض، 1990، ص 9). وفيما بعد أيدت الولايات المتحدة توسيع مجموعة السبع إلى مجموعة الثماني لتشمل روسيا وخففت من حدة توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) (جولدجيير (Goldgeier) وماكفول (McFaul) 2003، ص 183). وقد أصبحت معظم الدول، بما في ذلك القوى العالمية، في الوقت الراهن جزءًا من جوهر نظام التجارة الحرة الذي يمثله منظمة التجارة العالمية.[6] كما شهدت المنظمات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى الاتفاقيات متعددة الجوانب مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضًا توسع العضوية على نطاق شامل وعالمي.

---

[5] على المستوى الإقليمي تعد منظمة التعاون الأمني في أوروبا مثالاً للمنظمة الشاملة التي تجمع معظم الدول في أوروبا.

[6] يوجد استثناء مهم، حيث حظرت الولايات المتحدة على إيران الانضمام إلى المنظمة.

توجد بعض المخاوف من اتجاه نظام التجارة الحرة نحو المنظمات الأكثر حصرية مرة أخرى. لقد شهدت اتفاقيات التجارة الإقليمية، المسموح بها بموجب منظمة التجارة العالمية، زيادة في السنوات الحالية. ويرى البعض أن هذه الإجراءات تستكمل ما بدأته منظمة التجارة العالمية، لتفسح المجال لسياسات تجارية أكثر تحررًا عند سير مفاوضات منظمة التجارة العالمية القائمة على التفاوض الدولي بمعدل بطيء. وعلى الرغم من ذلك، هناك ثمة مخاوف بأن سعي القوى الكبرى لإبرام الاتفاقات التجارية الإقليمية الإقصائية، مثل الشراكة العابرة للمحيط الهادي، سيؤدي إلى إنشاء تكتلات تجارية ومجالات تأثير، مما يقوض النظام التجاري العالمي المفتوح، ويعطي مساحة أكبر لمزيد من المنافسة السياسية (انظر بهاغواتي (Bhagwati)، 2008).

المنطق المهيمن للنظام: القواعد أو القوة

لقد ركزت وثائق السياسة الأمريكية الأخيرة على أهمية القواعد في هيمنة النظام الدولي الراهن. وعلاوة على ذلك، أجرى القادة الأمريكان على مدار التاريخ مناقشات بشأن النطاق الذي يجب أن تحكم القواعد من خلاله النظام الدولي.[7] ومن الناحية العملية، يوجد اختلاف جوهري في مدى تشكيل القواعد المُتفق عليها على نطاق كبير، وليس القوة، للتفاعلات بين الدول في الوقت الحالي.[8] وتعد منظمة التجارة العالمية النموذج الأقرب للنظام المثالي القائم على القواعد التي ترسمها وثائق السياسة الأمريكية (وباحثو النظام الدولي) في بعض الأحيان. كما توجد قواعد تفصيلية تحكم السلوكيات التجارية وهيئة لتسوية النزاعات بشأن الامتثال. ويتحلى أعضاء منظمة التجارة العالمية، ومن

---

[7] يوضح إيكنبيري هذه الأنواع النموذجية بمزيد من التفصيل في إيكنبيري، 2001، وإيكنبيري، 2011.

[8] على سبيل المثال ترى إدارة باراك أوباما أن "مشاركتنا ستعمل على إرساء نظام دولي عادل ومستدام: عادل لأنه ينفذ مصالح مشتركة ويحمي حقوق الجميع ويحاسب من يرفضون الوفاء بمسؤولياتهم؛ ومستدام لأنه يستند إلى معايير مشتركة بشكل كبير ويعزز من الإجراء الجماعي لمعالجة التحديات المشتركة. . . . كما فعلنا بعد الحرب العالمية الثانية، علينا أن نسعى إلى تأسيس منتظم دولي قائم على القواعد يمكنه دعم مصالحنا من خلال خدمة المصالح المشتركة" (البيت الأبيض، 2010، ص 12). ويوضح هذا القسم تمييز إيكنبيري بين الأنظمة الدستورية والسلطوية. وعندما تحل القوة السلطوية، بديلاً للقواعد، فإن الدول تتعاون سويًا بسبب تهديدات الدولة المهيمنة وتحريضاتها (إيكنبيري، 2001، ص 37).

بينهم الولايات المتحدة، بمعدلات عالية من الامتثال لقرارات منظمة التجارة العالمية المناوئة (ويلسون، 2007).[9]

يعمل المكون المهم الثاني لنظام التجارة الحر، مبدأ حرية الملاحة، طبقًا لمنطق أكثر تنوعًا. تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المياه الإقليمية والدولية، وتحدد حقوق الدول فيما بينها. وبالرغم من عدم توقيع الولايات المتحدة على هذه الاتفاقية، فإنها تلتزم بأغلب أحكامها. ومع ذلك فإن أحكام الاتفاقية لا تعد حَكَمًا نهائيًا دائمًا. فعلى سبيل المثال، اعترضت الصين مؤخرًا على حق قضائي للأمم المتحدة في ممارسة التقاضي بشأن قضايا السيادة الإقليمية في بحر الصين الجنوبي. وفيما بعد قامت القوات الأمريكية بإجراء عمليات حرية الملاحة، لإجبار الصين بشكل جزئي على الدخول في مفاوضات مع جيرانها بشأن هذه المشكلة.

استخدمت الولايات المتحدة قوتها على نطاق أوسع لإنشاء معظم نظام ما بعد الحرب، وصياغة القواعد بأساليب تخدم مصالحها وتنفيذ هذه القواعد. ولذلك فإن وجود القواعد في حد ذاتها لا يعد مؤشرًا على غياب ديناميكيات القوة. وقد يعرض استكشاف التباين في مدى فاعلية القوة والقواعد في أجزاء مختلفة من النظام رؤى حول أي جوانب النظام أكثر عرضة للتهديد على الأرجح وأيها قد تكون ذات كلفة عالية يصعب تحملها، حيث يتغير توزيع القوة. وقد شاركت المجموعة الرئيسية من الدول الديمقراطية الغربية في سعى الولايات المتحدة لاستخدام قوتها لتشكيل النظام بعد الحرب العالمية الثانية ودعمته، كما رحبت هذه الدول بقوة الولايات المتحدة في التنفيذ، حيث تعافت مجتمعاتها واقتصادياتها الضعيفة بعد الحرب وواجهت تهديد التوسع الشيوعي. وبعد نهاية الحرب الباردة، توسعت العضوية في مؤسسات ما بعد الحرب لتشمل الدول ذات المصالح الأكثر تنوعًا بعد أن كانت العضوية مقتصرة على الدول الغربية. وفي الوقت الحالي، تحتج الدول ذات المصالح المتنوعة على بعض القواعد والقيم التي اعتادت الولايات المتحدة تعزيزها داخل النظام. فعلى سبيل المثال، ترى بعض الدول الرائدة أن جهود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الرامية لتعزيز الأعراف والقيم الليبرالية مناوئة لمصالحها، وليست سوى طريقة لتعزيز مصالح الولايات المتحدة وليس المصالح العالمية. لذلك فإن بعض الدول

---

[9] يلاحظ سيمونس (Simmons) (2010) أن تعقيد قواعد التجارة قيّد البحث بشأن فعالية منظمة التجارة العالمية.

مثل الهند سعت إلى الحصول على تأثير أكبر في صنع القرار من خلال إصلاح الحوكمة لهذه المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[10]

يشمل نظام ما بعد الحرب كذلك عناصر كل من القوة الناعمة والقوة الصلبة. وقد ضمنت القدرات العسكرية الأمريكية حماية عناصر النظام من البداية وبخاصة في أثناء الحرب الباردة وما بعدها. لكن النظام كان يقوم من البداية أيضًا على رؤية مستقبل سياسات العالم المترسخة في الاقتراحات حول نجاح بعض قيم القوة الناعمة المثير وطويل الأمد، مثل العلاقات الاقتصادية الليبرالية والديمقراطية. وتعد طريقة استخدام نظام ما بعد الحرب للقوى الناعمة والصلبة بأساليب تعزيز تبادلية أحد الجوانب الحاسمة، ويطرأ سؤال مهم مفاده ما إذا كانت التوترات بين هذه الجوانب ستزداد في المستقبل.

شرعية النظام: المصالح المشتركة وعمليات التحكم

يمكن أن تنبثق الشرعية من المصالح المشتركة التي يُمكن للمؤسسات طرحها أو من العمليات التي يتم اتخاذ القرارات وتسوية النزاعات عن طريقها. وتُعد منظمة التجارة العالمية أحد أمثلة آلية التنظيم التي تتشارك من خلالها القوى الحالية والناشئة نفس المصلحة عمومًا استمرارًا للنظام. وقد تأثر النمو الاقتصادي السريع للصين من خلال الوصول إلى نظام التجارة الحرة والدوائر المحلية القوية التي تدعم استمرار مشاركة الصين في هذا النظام (ليك (Lake)، 2014، صفحة 81، إيكنبيري، 2015). وعلى النقيض، لا ترى روسيا والصين أن الأجزاء الأخرى من النظام الذي تقوده الولايات المتحدة تخدم مصالحهما. فهم يرون أن تعزيز الديمقراطية يمثل محاولة لإضعافهما عن طريق تقويض استقرارهما الداخلي بشكل خاص (انظر ستنت (Stent) 2015، هيل آند جادي (Hill and Gaddy)، 2013، بوكلي، 2013).

يُنظر للأجزاء الأخرى من النظام على أنها أقل شرعية بسبب الكيفية التي تُحكم بها. فعلى سبيل المثال، لقد طالبت الدول الصاعدة لسنوات عديدة بإجراء إصلاح لحوكمة صندوق النقد الدولي، إلا أن الكونجرس الأمريكي كان يعارض التصديق على إجراء إصلاحات فيما يتعلق بالتصويت في صندوق النقد الدولي التي يُمكن أن تنهي

---

[10] ستناقش التقارير المستقبلية في هذه السلسلة آراء القوى الأخرى للنظام بمزيد من التفصيل. ولمعرفة التصريحات الروسية والصينية بشأن النظام الدولي، راجع Vladimir Putin, "Meeting of the Valdai International Discussion Club," Sochi, Russia: Valdai International Discussion Club, October 24, 2014; "At the 27th Collective Study Session of the CCP Political Bureau; Xi Jinping Stresses the Need to Push Forward the System of Global Governance," *Xinhua*, October 13, 2015.

الفيتو الأمريكي فعليًا. يعتقد البعض أن التأخر الطويل في إصلاح حوكمة صندوق النقد الدولي قد قوض شرعية المنظمة لدى البلدان النامية وأسهم في إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. ويُمكن النظر لهذه المبادرة التي تقودها الصين على أنها خطوة صغيرة نحو بناء نظام بديل. وقد يساعد الإجراء الأخير الذي يتخذه الكونجرس الأمريكي للموافقة على القضايا المتصلة بإصلاح صندوق النقد الدولي في استعادة شرعية صندوق النقد الدولي.[11]

وفي الوقت الذي يتطلع فيه صناع السياسة إلى المستقبل، قد يتوقعون أن تكون أجزاء النظام التي ينظر إليها على أنها غير شرعية، وخصوصًا من قبل القوى الصاعدة المهمة، هي الأكثر تحديًا والأكثر تكلفة للحفاظ على توزيع التغييرات في القوى (كوبشان (Kupchan)، 2014). وعلى النقيض من التحديات التي تواجه صندوق النقد الدولي، فإن المصالح المشتركة التي تُعد من أهم الأمور لدى منظمة التجارة العالمية تعني أنه عندما تنهض الصين فسيقل احتمال قيامها بتحدي هذا الجانب من النظام. ويكمن أحد التحديدات الكبيرة التي نتطلع إليها في أن وجود بيئة متعددة الأقطاب قد يؤدي إلى وجود عدد أكبر من الدول التي ترى عناصر النظام على أنها غير شرعية ويرجع ذلك ببساطة إلى أنها تخدم المصالح الأمريكية أو تعكس قيادة الولايات المتحدة. فالشرعية ليست شرطًا موضوعيًا، ولكنها تحظى بأهمية كبيرة في نظر المراقب، ويبدو أن التصورات التي تشكّل الأساس لهذه المعتقدات تتحول إلى وجهة نظر انتقادية بصورة أكبر لآليات التنظيم بقيادة الولايات المتحدة.

أغراض النظام وآثاره

فور فهمنا لما يعنيه النظام، فإن السؤال الطبيعي التالي هو ما الذي حققه النظام؟ تعمل العديد من المتغيرات القوية على تشكيل تفضيلات الدول وسلوكها، لذا فقد يكون من الصعوبة بمكان فصل عامل فردي وتحليله مثل تأثير الأعراف أو المعايير. وعلى الرغم من أن الفصل الرابع يستعرض مفاهيم كثيرة لأصول النظام وتأثيراته المحتملة، إلا أن التحليلات والتقارير التالية في هذه الدراسة ستتناول بالمناقشة المدى الذي حققه

---

[11] للاطلاع على موافقة الكونجرس لإجراء إصلاح على صندوق النقد الدولي، انظر Andrew Mayeda, "Congress Approves IMF Change in Favor of Emerging Markets," *Bloomberg*, December 18, 2015.

نظام ما بعد الحرب. ولكن من المهم فهم هذه المناقشة نظرًا لأنها تصب في مكنون القيمة الكامنة للنظام الليبرالي ما بعد الحرب.

مع أخذ مدى الأنظمة المحتملة في الاعتبار، ليس من المستغرب أن بعض المراقبين وخصوصًا العلماء الواقعيين في العلاقات الدولية قد عبّرو عن شكوكهم حول تأثيرات المؤسسات الدولية العصرية (انظر بيتس (Betts)، 2011). ويُمكن أن يكون هناك عوامل أخرى، مثل دور القوة العسكرية الأمريكية المهيمنة أو تأثيرات إخماد الصراعات بالأسلحة النووية، قد لعبت دورًا أكبر في تسهيل التعاون من خلال مؤسسات محددة أو ظهور القواعد الرئيسية.

وبمعنى أوسع، فإن النظريات المختلفة للنظام تشير إلى طرق مختلفة يُمكنها من خلالها إحداث تأثيرات على النظام ككل وعلى سلوك دولة فردية. ويرى البعض أن المؤسسات أو النظام بمثابة أدوات *لممارسة* القوة الأمريكية (بوزين (Posen)، 2014، بيتس، 2011)، ويرى آخرون النظام في المقام الأول على أنه طريقة *للتفوق على* سياسات القوة.[12] وفي الأساس، يختلف في الرأي مؤيدًا وجهتي النظر المعارضة عما إذا كان وضع قواعد وأعراف دولية قوية يخدم المصالح الأمريكية كما يختلفون بشأن مدى وجوب دمج الخصوم المحتملين في النظام (انظر الجدول 2.1).

يتركز المنطق *القائم على القوة* على الاعتقاد بأنه لا يُمكن التغلب على سياسات القوة وتضاربات المصالح كليًا. وطبقًا لهذا الرأي، تعكس آليات النظام، بصفة عامة، علاقات القوى أو تسهل ممارسة السلطة. ويفترض منطق القوة أن القواعد والأعراف ستكون مكانًا آخرًا لسياسات القوة بدلاً من كونها طريقة لتغير العلاقات بين الدول. فعلى سبيل المثال، يُمكن ملاحظة المنطق القائم على القوة في قرار الولايات المتحدة بعدم إقرار نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من منطلق الحرص باحتمال قيام خصوم الولايات المتحدة باستخدام المحكمة بطريقة سياسية لتقيد أفعال السياسة الخارجية الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا الرأي لا يتوقع قيام النظام بإحداث تغيير بشكل أساسي على ديناميكيات القوة، إلا أن المنطق القائم على القوة يقبل أن يكون لآليات النظام فوائد جمة على مصالح الدولة؛ حيث يُمكن أن يكون النظام مفيدًا في حد ذاته في تنسيق الآليات، ويُمكن أن يكون وسيلة لإضفاء الشرعية على ممارسة القوة

[12] يمكن العثور على هذا الموضوع في مقترحات وودرو ويلسون بوجود نظام جديد عقب الحرب العالمية الأولى وفي وصف مايكل دويل (1983، ص 206) للفكرة الليبرالية "السلام الدولي المؤسس حسب التوسع الثابت للسلام المنفصل فيما بين المجتمعات الليبرالية". انظر أيضًا إيكنبيري، 2011

الجدول 2.1
المفاهيم البديلة للنظام

القائمة على القوى	التحويلية
• النظام وسيلة للاندماج مع الشركاء وإحراز توازن أكثر فاعلية ضد المنافسين. أما أنظمة الخصوم فهي إما توافقية وضعيفة أو إلزامية وقسرية. • تضفي الولايات المتحدة شرعية على سلطتها بالعمل ضمن مؤسسات مقيدة بصورة كبيرة. • تنتهك الدول النظام عند التصرف بما يتعارض مع المصالح الأمريكية. • سيجلب صعود قوى جديدة نظامًا دوليًا جديدًا يعكس مصالح الهيمنة الجديدة، وليس أي مجتمع موضوعي أو قيم اجتماعية.	• النظام وسيلة للتغلب على سياسات القوة وإدارة العلاقات مع جميع الدول. • يمكن للدول تطوير قيم مشتركة، ويمكن للمؤسسات أن تكون مشروعة على نطاق واسع. • تنتهك الدول النظام عند التصرف بما يتعارض مع القواعد والمعايير المشتركة. • لا يمثل النظام ببساطة انعكاسًا لمصالح الهيمنة، وبالتالي فإن صعود القوى الجديدة لا يثير مشكلات.

الأمريكية على الشعب الأمريكي ومواطني الدول الشريكة. وقد يشجع الذين يقبلون هذا الرأي أحد شكلي النظام. الشكل الأول، يُمكن استخدام آليات التنظيم للدمج مع الدول المتشابهة في الأفكار وإقامة تعاون فيما بينها من أجل إحداث توازن أكثر فاعلية ضد الخصوم مثل ما قامت به الولايات المتحدة مع الدول الحليفة خلال أوائل الحرب الباردة. وبدلاً من ذلك، يُمكن استخدام آليات النظام لتسهيل التنسيق وحل النزاعات بين القوى العظمى التي كانت طريقة للانسجام بين دول الوفاق الأوروبي خلال القرن 19.

وعلى النقيض، يعكس أحد المناطق *التحويلية* رؤية أكثر تحررًا. فهو يقترح أن القواعد والمعايير المشتركة يمكنها خفض تضارب المصالح وسياسات القوة بين الدول خفضًا حادًا. وطبقًا لهذا الرأي، يُمكن دمج النظام بصورة أعمق مع الخصوم المحتملين بل إن هذا هو المفترض. يُمكن للولايات المتحدة تغيير العلاقات فيما بين الدول بما يخدم في نهاية المطاف المصالح الأمريكية وذلك عن طريق الخضوع لهذه القواعد والأعراف التي تقيد حرية تصرف الولايات المتحدة بصورة كبيرة. كما تمت مناقشته آنفاً، أصبحت منظمة التجارة العالمية جزءًا من النظام الذي يجسد المفهوم التحويلي بصورة أوثق. وعادة ما تمتثل الدول لقواعد منظمة التجارة العالمية وتتيح عملية التحكيم أن تُحمّل الدول الضعيفة الدول القوية مسؤولية الانتهاكات. ويُمكن أن تتمثل رؤية أكثر شمولاً وقدرة على إحداث تحول بالنظام في حكومة عالمية تتضمن قواعد وإجراءات لتنفيذها، والتي تكون منفصلة عن قوة كل دولة. ويُمكن أن يتضمن ذلك نظامًا تتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة قواعد فيه ويتم تنفيذها من قبل محكمة محايدة تابعة للأمم

المتحدة بدلاً من نظام تقوم فيه المنظمات مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بمنح وضع خاص للقوى العظمى.

فمشروعنا ككل مصمم جزئيًا لتقييم مثل هذه المسائل، من حيث مدى وأنواع التأثيرات التي كان للنظام فيها دور على تفضيلات الدول وسلوكها. تنتظر هذه التقييمات إنجازها، لذلك فإن هذه الدراسة الأولية لا يُمكن أن تسلط الضوء إلا على هذه المسألة. وبالنسبة لمستقبل الإستراتيجية الأمريكية الكبرى، فهي مسألة أساسية: إلى أي مدى يعد كل عنصر من عناصر النظام ضروريًا و/أو كافيا لتعزيز المصالح الأمريكية الرئيسية؟ هل كان للمؤسسات الاقتصادية، مثل منظمة التجارة العالمية، تأثيرًا حاسمًا على الأداء الاقتصادي العالمي والأمريكي؟ هل كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أساسية أم هامشية للحد من انتشار الأسلحة النووية؟ وبمعنى أشمل، هل كان بإمكان الولايات المتحدة تحقيق نفس النتائج دون تلك العناصر، أو حتى بدون مفهوم النظام الدولي؟

وما يزيد من تعقيد الإجابة هو وجود حقيقة لا يمكن إنكارها تكمن في أن الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب قد التزمت في حد ذاتها بتحقيق علاقات أكثر قابلية للتنبؤ بها وأكثر سلامًا فيما بين الدول وتحقيق الهدف طويل المدى المتمثل في إقامة نظام دولي مستقر وقائم على القيم. وقد صورت إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي كلا من المفاهيم التحويلية والقائمة على القوة للنظام الدولي. قد يؤدي حدوث تغيير في دور النظام في إستراتيجية الولايات المتحدة إلى تحقيق تغيير جذري في طابع تلك النظرة الإستراتيجية.

الخاتمة والتبعات في السياسات

وفي النهاية، فإن أكثر الأسئلة أهمية هو ما يجب على النظام الدولي فعله تجاه الإستراتيجية الأمريكية والخيارات التي ستقدمها الإدارات في المستقبل. إن فهم ما نعنيه بالنظام والأشكال التي يُمكن أن يتخذها من الأمور المهمة للتعامل مع هذه المسائل الأوسع نطاقًا. أي أنماط النظام يجب أن يحاول قادة المستقبل إنشاءه ولماذا؟ أي من مجموعات الأنشطة التي تدعم النظام يجب منحها الأولوية؟ هل يجب، على سبيل المثال، أن تستهدف الإدارة في المستقبل أولاً تعميق الروابط فيما بين الدول الديمقراطية الأساسية في هذا النظام ودمج عدد قليل من الأعضاء الإضافيين في المؤسسات الرسمية بصورة أكبر (المعاهدات والتحالفات) لهذه المؤسسة الانتقائية؟

هل يجب عليها منح أولوية للرؤية العالمية للتنسيق فيما يتعلق بالتحديات المشتركة بدلاً من ذلك؟

وبطبيعة الحال، فإن الرغبة الملحة هي متابعة كل هذه الأهداف في نفس الوقت. ولقد كان هذا المدى الواسع أحد السمات الرئيسية لمشروع النظام الدولي الليبرالي منذ عام 1945. لقد أقامت الولايات المتحدة نظامًا ارتكز على جبهات عدة في نفس الوقت، مما أدى إلى خلق مجموعة متنوعة من آليات التنظيم. وقد يكون الواقع، أن يظل هذا الأمر الخيار الأفضل للمضي قدمًا. ورغم ذلك، يُمكن أن يُثبت جدول الأعمال هذا بأنه طموح جدًا بسبب كل من القيود المتزايدة على تأثير الولايات المتحدة ومواردها وبسبب تزايد الطلب من الدول الأخرى لتشكيل النظام وفق شروطها الخاصة.

تنطوي طبيعة النظام الدولي وتنوعه على تضمينات محتملة للسياسات، ويشمل ذلك ما يلي:

1. *يُمكن أن يأتي النظام في أشكال عديدة ويُمكن أن يكون للإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة خيارات أكثر للمستقبل عما هو مفترض بصفة عامة.* ويُمكن ترتيب أحد المنتظمات الدولية مع خطوط متنوعة قد تعزز المصالح الوطنية الأمريكية الحيوية. فعلى سبيل المثال، فإن مبادئ وستفاليا الرئيسية التي يتم مشاركتها فيما بين العديد من القوى العظمى قد تستمر بنفس الوتيرة ضد العدوان الإقليمي.
2. *وتنطوي أصول النظام وهيكله والمصالح المشتركة على إشارة إلى التجارة العالمية (والمؤسسات الاقتصادية الدولية المرتبطة بها) والعرف المرتبط بعدم العدوان الإقليمي على أجزاء حيوية من النظام.* وكما ذُكر من قبل، فإن الاعتبارين المهيمنين اللذين قادا إلى إنشاء نظام ما بعد الحرب في المقام الأول هما الاقتصاد والأمن. فقد مثّلت مأساة 1930، التي ساعدت إجراءات الحماية أحادية الجانب المتخذة فيها في انهيار الاقتصاد العالمي وأدى المأزق الأمني الناتج عن ذلك إلى نشوب حرب، مصدر إلهام لواضعي النظام. وفيما يتعلق بأهمية إضفاء الطابع المؤسسي على النظام وعمقه واتساعه ومداه، تعتبر الآليات العالمية والإقليمية في هذين المجالين الأكثر بروزًا. تجلى العرض الرائد المقدم من نظام ما بعد الحرب للدول في الرخاء، ويتمثل في الأمور التالية: الانضمام لأنظمته التجارية، والعمل وفق قواعده الاقتصادية وقبول استثماراته المباشرة وتحقيق نمو اقتصادي أفضل. وقد يكون أحد التداعيات المتعلقة بالسياسات أنه ينبغي

أن يهيمن الاهتمام بعناصر النظام في التجارة والاقتصاد والأمن على جدول أعمال الولايات المتحدة – كما كان الأمر عليه طيلة السنوات العديدة الماضية.

3. *ومع ذلك، قد يكون من الصعب التخلي عن العناصر الليبرالية للنظام دون إلحاق أضرار فادحة للكل، في الوقت نفسه*. وهذا الاستنتاج هو استنتاج مؤقت ويجب أن يؤجل لإجراء مزيد من البحث للحصول على تحليل أكثر شمولية. ولكن أصبحت عناصر النظام التي تتمحور حول التحرير الاقتصادي والسياسي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمشروع الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب بأن التخلي عن هذه المعايير أو حتى التراجع عنها يمكن أن يلحق ضررًا كبيرًا بشرعية النظام.

4. *وقد يعتمد مصير النظام الدولي بشكل غير متناسب على حالة علاقات القوى الكبرى*. وكما يرى بروس جونز (Bruce Jones) وتوماس رايت (Thomas Wright) (2014)، "تتحدد حالة النظام الدولي بصورة رئيسية حسب التفاعلات بين القوى العظمى وقدرتها على التعاون بفاعلية في قضايا اليوم الرئيسية". لقد أضحى من الجلي في الوقت الحالي أن تكون الصين الجهة الفعالة المسيطرة في تحديد مستقبل النظام، بجانب الولايات المتحدة. فإذا كان بإمكان الولايات المتحدة والصين التوصل إلى نوع من أنواع الاتفاق الشامل حول مجموعة حيوية من آليات التنظيم، فمن المرجح أن يبقى النظام قائمًا بصورة كبيرة. وإذا لم يتمكنا من القيام بذلك، فمن المرجح أن يتحطم النظام. يختلف التحدي الذي يواجه النظام الذي تقوده الولايات المتحدة، بهذا المعنى، اختلافًا كثيرًا عن النظام خلال الحرب الباردة. كان الاتحاد السوفيتي دولة عدوانية استبدادية يترنح نظامها الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك برزت بعض الدول المنافسة مثل الصين والهند والبرازيل تمثل اقتصاديات مزدهرة وبدائل اجتماعية اقتصادية متميزة بعض الشيء. وقد أضحت احتمالية قيام قوة أو أكثر من هذه القوى بتنظيم نظام تنافسي حقيقة لا يمكن إنكارها.

5. ويقترح التضمينان السابقان معًا أمرًا آخرًا وهو: *أن الولايات المتحدة قد تواجه خيارًا ملحًا بصورة متزايدة بين عمق النظام واتساعه*. يزداد الضغط على ليبرالية النظام من خلال مداه. تواجه الدول الرئيسية، مثل الصين وروسيا وحتى البرازيل وتركيا، مشكلات متزايدة مع المبادئ الليبرالية التي تتطلب انتهاك سيادة الدول لتعزيز قيم معينة. قد تكون المعضلة الرئيسية في سياسة الولايات المتحدة تجاه النظام هي أن الاستجابة للمخاطر تتطلب تطبيق المعايير الرئيسية بصورة أكبر واتباع نهج أكثر شمولاً وأكثر استرخاءً في بعض الأحيان تجاه نفس المعايير

من أجل الحفاظ على دعم الدول الرائدة. والسؤال الأخير هل سيتعرض النظام للخطر بصورة أكبر من خلال إقصاء القوى الكبرى أو تضييق نطاق تركيزها.

6. *قد تصبح العلاقة فيما بين أجزاء النظام أكثر صعوبة للفهم والتقييم.* واليوم، من المرجح أن تؤثر الخيارات المتعلقة بأحد أجزاء النظام (مثل التجارة) على أجزاء أخرى (مثل التعاون الأمني). ويُمكن أن تكون هذه التأثيرات غير مباشرة وصعبة الإدراك. ومن المرجح أن يتزايد تعقيد علاقات النظام، بحيث تصبح أكثر تنوعًا. قد يكون أحد الآثار المترتبة على ذلك هو أن يصبح من الصعب توقع كيفية تأثير أي خيار سياسي على النظام.

7. *ونتيجة لذلك، لا توجد ثمة طريقة بسيطة ومباشرة لتعزيز نظام ما بعد الحرب.* يجب أن يدرك أي نهج للحفاظ على هذا النظام أو تعميقه مفهوم العديد من الأعراف والقواعد والأدوات المحتملة. وفي الحقيقة، ربما يكون التحدي الأصعب الذي يواجه سياسة الولايات المتحدة إدارة المعضلات والتوترات العديدة التي تنشأ بين أجزاء النظام المميزة. لمّا كان تنوع النظام في استمرار متزايد، ونظرًا لسعي عدد أكبر من الدول للتأثير على قواعده، فمن المرجح أن تضطر الولايات المتحدة إلى إعطاء أولوية في جهودها للحفاظ على عناصر النظام. وسوف تحتاج إلى معايير لإصدار هذا الحكم، مثل أي من مكونات النظام تعود بالنفع على مصالح الولايات المتحدة بصورة أكبر وأي منها يظل ملائمًا.

الفصل الثالث

محركات النظام العالمي

اعتمدت الولايات المتحدة ورعاة آخرون للنظام العالمي العديد من الوسائل لتعزيز هذا النظام. ومن المسائل المهمة بالنسبة لمستقبل السياسة الأمريكية هي كيفية تحديد الأولويات للجهود الامريكية تجاه النظام الدولي. وعلى وجه الخصوص، لماذا ينبغي على الولايات المتحدة أن تستثمر في آليات وضع نظام، وإلى أي مدى ينبغي وفي أي آليات يجب أن تستثمر الولايات المتحدة؟ وللفصل في هذه الأمور، فمن المفيد أن نفهم أنواع آليات وضع النظام صاحبة الفرص الأعلى في التأثير على السلوك.[1] في بعض الحالات، لا يزال هناك نقاش كبير حول أهمية أجزاء نظام ما بعد الحرب في تشكيل تفضيلات الدول وسلوكها.

ويهدف هذا الفصل إلى إثراء تلك المناقشة من خلال عرض نظريات عامة لأصول النظام وآثاره.[2] ولا يمثل هذا دليلًا مباشرًا على قيمة عناصر نظام ما بعد الحرب، بل يمثل إطار عمل لتقييم الآثار المحتملة. ويحدد الفصل خمسة مفاهيم للآليات السببية الأساسية التي يمكن من خلالها أن تؤثر آليات وضع النظام على سلوك الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية (انظر الشكل 3.1). ويختتم الفصل بتقديم إطار عمل مصمم لتقييم

[1] وكما أشار أكسيلرود (Axelrod) وكيوهين (Keohane) (1986 ص 252): "السؤال يكون عن الظروف التي في ظلها تعمل الأعراف الدولية - التي تُعرَّف على نطاق واسع بأنها "أنماط معترف بها للممارسة التي تتلاقى عندها التوقعات"- على تسهيل قدر كبير من التعاون لفترة من الوقت. ومن الواضح أن مثل هذه الأعراف يمكن أن تغير الدوافع لدى البلدان المتأثرة بها، ويمكن أن تؤثر بدورها على الخيارات الإستراتيجية التي تتخذها الحكومات لمصالحها الذاتية".

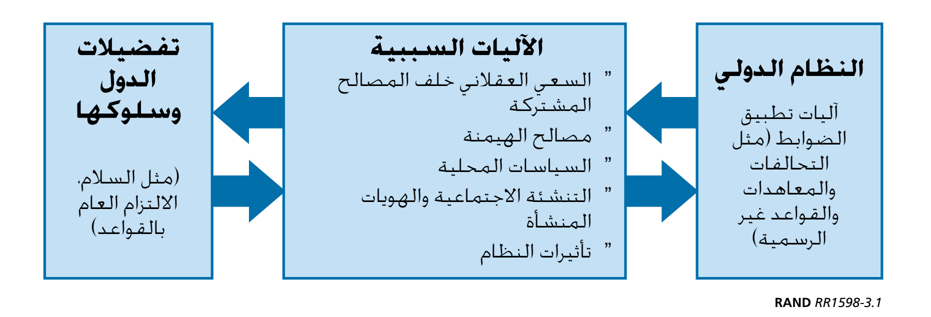
[2] من الناحية النظرية، تتداخل مفاهيم النظام والأعراف وأنظمة الحكم وآليات وضع النظام بصورة كبيرة. لذلك، يتم التعامل مع تلك المفاهيم سويًا في هذا القسم. للحصول على نظرة عامة حول كيفية استخدام هذه المصطلحات في المنشورات مع مرور الوقت، انظر ويلسون (Wilson) (2012، الصفحات من 570 إلى 573).

التوقيت الذي تكون فيه آليات وضع النظام على الأرجح أكثر تأثيرًا. ويهدف هذا التحليل إلى المساعدة على فهم الطريقة التي تستطيع الأنظمة الدولية من خلالها تحقيق نتائج.

السعي العقلاني للمصالح المشتركة

تُفسِّر النظريات العقلانية ظهور عناصر النظام الدولي ونجاحها كنتيجة لجهود التنسيق الواعية. وتضع الدول عمدًا آليات وضع النظام لتحقيق مصالح مشتركة محددة، وأهداف قد لا يكون من المرجح لهذه الدول تحقيقها بكفاءة، أو على الإطلاق، في ظل غياب آلية لوضع النظام (كوريمينوس (Koremenos)، وليبسون (Lipson)، وسنيدال (Snidal)، 2001؛ انظر أيضا هاغارد (Haggard) وسيمونز (Simmons)، 1987، صفحة 492؛ مارتن (Martin) وسيمونس (Simmons)، 1998، الصفحات من 735 إلى 744).[3] وفي المنتظم المترابط، تتداخل مصالح الدول بشكل طبيعي؛ حيث يتمخض عن المُقَدّرات المتشابكة والمشتركة الحاجة إلى آليات لوضع النظام. ولكن نظرًا لأن مثل هذه العقبات كانعدام الثقة والتخوُّف من المكتسبات النسبية يمكن أن تعرقل قدرة الدول على تحقيق مصالحها المشتركة، فإن الدول تعمل على وضع قواعد ومعايير وأعراف لتسهيل التعاون.

الشكل 3.1
دور الآليات السببية



[3] وتؤكد هذه النظريات، في جزء منها، على أن "الدول تبني وتشكل مؤسسات للنهوض بأهدافها" (كوريمينوس، ليبسون، سنيدال، 2001).

ولا سيما في مجالات القضايا غير السياسية نسبيًا والإيجابية في مجملها، والتي تنطوي على تفاعلات متكررة ومتبادلة بين الدول (فايس (Weiss)، 2015، صفحة 1222).[4]

إن العديد من مكونات نظام ما بعد الحرب تعكس تأثيرات النهج العقلاني. على سبيل المثال، من أجل مكافحة القرصنة، قامت الدول ذات المصالح المشتركة في التجارة ببناء أساس قانوني دولي ومؤسسات قائمة على التنسيق بين بعضها البعض (روتش (Roach)، 2010) فالعديد من مؤسسات الحوكمة العالمية التي تعكس المصالح المشتركة تمارس سلطة مستقلة كبيرة في مجالاتها؛ ومن الأمثلة على ذلك المنظمة الدولية للطيران المدني والبنك الدولي.[5]

ويشير استعراض المنشورات ذات الصلة إلى أن آليات وضع النظام، من وجهة نظر النظريات العقلانية، تحفز التعاون في المقام الأول من خلال

- خفض تكاليف المعاملات من خلال إنشاء قنوات قائمة للتفاعل
- تحديد نقاط التنسيق التي يمكن أن يحدث من خلالها التعاون (مارتن وسيمونس، 1998، صفحة 745)
- بناء القدرات المادية لمعالجة المشكلات (مثل حفظ السلام)[6]

---

[4] في السنوات الأخيرة، ربما يكون أفضل مثال على ذلك هو النهج "العقلاني – الوظيفي" الذي يتبعه كيوهان فيما يتعلق بالتعاون لمواجهة مشكلات التنسيق. وقد أشار بعض الباحثين إلى دول الوفاق الأوروبي باعتبارها حالة تاريخية كلاسيكية للالتزام العقلاني لشكل من أشكال النظام. انبثقت دول الوفاق الأوروبي من "الإدراك المشترك لرجال الدولة الأوروبيين في العصر النابليوني بأنه يجب وضع شيء جديد ومختلف للتخفيف من حدة نظام القرن السابق متوازن القوة الذي تتصاعد فيه الفوضى والحرب" (إلرود (Elrod)، 1976، الصفحات 161، ومن 168 إلى 169؛ انظر أيضا شرودر (Schroeder)، 1986، الصفحات 2، 4، 9، 11، 12).

[5] وكما هو الحال مع كل من هذه التقاليد النظرية، فإن مجال التعاون العقلاني قد تعرض لانتقادات. ويرى البعض أن القلق إزاء المكتسبات النسبية من الممكن أن يعيق التعاون. وتعد الحاجة الملحة إلى التعاون مؤقتة وترتبط في كثير من الأحيان بدروس نهاية الحرب؛ حيث تخبو الذكريات، وتضمحل الأنظمة المتضافرة (جيرفيه (Jervis)، 1986، صفحة 61). وقد تكون بعض الأنظمة هشة، وتشهد الدول فرص الاحتيال أو التخلي عن هذا التعاون. وعندما يفقد الزعماء الأفراد البارزون الثقة في هذه النظم، يميلون إلى الانهيار. بعد عام 1848، على سبيل المثال، واجه القادة الأوروبيون "إغراء متزايد للعب بسرعة والاندفاع مع قواعد اللعبة" وفشل القادة " في ممارسة ضبط النفس ورفضوا احترام قواعد دول الوفاق الأوروبي"، وخاصة في الفترة التي قادت إلى حرب القِرم (إلرود، 1976، صفحة 172). "وبكل بساطة. . .انهارت الدبلوماسية المتضافرة لأن رجال الدولة رفضوا التقيد بقواعدها، ولم يعطوا المزيد من التفكير حول أي من قواعد السياسات الدولية التي قد يفضلونها كبديل لذلك "(إلرود، 1976، صفحة. 173).

[6] للحصول على معلومات حول قيمة هذه المؤسسات انظر كروكر (Crocker)، 2015، الصفحتان 14 و15.

- إنشاء آليات لمشاركة المعلومات وتدقيقها وتقييمها (كرازنر (Krasner)، 1982، صفحة 504)
- توليد توقعًا للمعاملة بالمثل[7]
- تمكين الديمقراطيات بغية إيجاد سبل للتعاون (هاسنكليفر (Hasenclever) ووفيفن (Weiffen) 2006)
- وضع الأفكار ونشرها لحل المشكلات (فايس 2015، الصفحات من 1226 إلى 1229)[8]
- حسم حالات الشك بين الدول حيال بعضها البعض من خلال إبداء النوايا (كايد 2000)
- تعزيز "ظلال المستقبل" من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الأفق الزمنية والمخاطرات التي تنطوي عليها القضايا (أكسيلرود وكيوهين، 1986، صفحة 232).

وإذا صلحت تفسيرات التعاون العقلاني للنظام، فإن المنشورات تفيد بأنه من المرجح لآليات وضع النظام أن يكون لها تأثير إيجابي أكبر على القضايا عندما

- تكون المنافع أكبر بكثير من تكاليف العضوية أو المشاركة في آليات وضع النظام
- تعالج هذه المنافع القضايا غير السياسية والتكنوقراطية نسبيًا؛ وبعبارة أخرى، عندما لا تشعر الدول بالقلق إزاء المكتسبات النسبية
- تكون هذه المنافع مبنية على الآليات القائمة أو الإجراءات أو الأدوات التي تتسم بعمليات وعلاقات وثقة ناشئة على أفضل وجه
- تساعد هذه المنافع الدول على تبرير اتخاذ القرارات الصعبة قصيرة الأجل بوضعها في سياق المصالح المستقبلية
- يتم إرساء هذه المنافع بين الديمقراطيات
- تعكس هذه المنافع الإجراءات الطوعية بدلاً من المطالبة بإنفاذ القوانين قسرًا.

---

[7] ووفقًا لأكسلرود وكيوهين (1986، صفحة 249)، فإن أنظمة الحكم لا تحل محل الإدراك الأساسي للمعاملة بالمثل، بل يمكن أن "تعززه وأن تضفي عليه الطابع المؤسسي"؛ كما يمكنها "نزع الشرعية عن الانشقاق وبالتالي جعله أكثر تكلفة" (صفحة 250).

[8] على سبيل المثال، كتب فايس إلى أن "الأمم المتحدة قد أصدرت أفكارًا رئيسية حول النظام، وروجت لها، وأنشأت نظم للرصد، وعملت بمثابة مراقب على التنفيذ، باعتبارها هذه الأفكار هي "المُحدِّدة للقواعد والمعايير".

مصالح القوة المهيمنة

هناك ثمة تفسير سببي عام آخر للصلة بين النظام والسلوك يؤكد دور الهيمنة في رعاية وإنفاذ منتظم دولي ما. وغالبًا ما تفرض الهيمنة صراحة رؤيتها للمنتظم الدولي على الدول الأقل نفوذًا من خلال إنشاء آليات وضع نظام تساعدها على تحقيق مصالحها في الغالب بتكلفة أقل مما يكون عليه الحال في ظل غياب مثل هذه الآليات. وهذه السلطة يمكن أن تكون شرعية بشكل أكبر أو أقل، ولكن أي نظام ذا مغزى سيعكس قوة الهيمنة ومصالحها أو عدد قليل من القوى الرائدة (كيوهين، 2002، صفحة 31؛ كوريف (Chorev) وباب (Babb)، 2009؛ إيكينبيري (Ikenberry)، 2011، الصفحات من 55 إلى 57، ومن 60 إلى 62).

هناك أدلة وفيرة على أن العديد من آليات وضع نظام ما بعد الحرب تعكس تأثير النفوذ الأمريكي. تم إنشاء البنية الفوقية للنظام بأكمله لخدمة رؤية الولايات المتحدة الرامية إلى نظام تجاري سلمي وليبرالي. وقد تم اقتراح آليات محددة وتشكيلها وتمويلها، مثل المؤسسات الاقتصادية والتحالفات الإقليمية، وفي بعض الحالات، كانت تقوم الولايات المتحدة القوية بإنفاذها.[9]

وتقول هذه النظريات أن آليات وضع النظام تساعد القوة المهيمنة على تحقيق مصالحها في المقام الأول من خلال

- تقديم عمليات القوة المهيمنة وسبلها لتعزيز مصالحها عن طريق صياغة المواثيق والقواعد والمعايير التنظيمية التي تحكم النظام أو التأثير عليها بشدة.
- إضفاء الشرعية على القوة المهيمنة من خلال خلق استثمار مشترك في النظام
- نقل بعض مسؤوليات الحفاظ على النظام للآخرين.

وإذا صلحت تفسيرات القوة المهيمنة للنظام، فإن المنشورات ذات الصلة تشير إلى أن آليات وضع النظام من المرجح أن يكون لها تأثير إيجابي أكبر على القضايا عندما

---

[9] هذا النموذج لا يقوم بعمل جيد حيال تفسير الأعراف والتعاون الذي ينشأ عن دور الولايات المتحدة. وقد يكون هذا النموذج غير مستدام. ومن المرجح أن تكون الأعراف التي تتسم بقواعد قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي وبمزيد من الفرص السانحة للدول الأصغر أكثر استدامة) شنايدر (Snyder)، 2013، صفحة 214).

- تشهد القوة المهيمنة حاجة أو فرصة لوضع قواعد أو معايير أو أعراف بشأن قضية معينة لتحقيق مصالحها بشكل أكثر كفاءة
- تصبح القوة المهيمنة من الأمور المُسلَّم بها
- تتم مشاركة رؤية وضع النظام المقترحة من القوة المهيمنة على نطاق واسع.

السياسات المحلية

يمكن للمصالح المحلية داخل الدول البارزة أن تحفز مشاركة دولة ما في النظام (انظر هاغارد وسيمونس، 1987، الصفحات 499، ومن 515 إلى 517). ويمكن لهذه المجموعات أن تسعى وراء النظام لأسباب نافعة أو أيدولوجية: فبعضها يحتاج إلى قواعد أو معايير لتأسيس سياق مستقر لأهدافها والنهوض بمصالحها (مارتن وسيمونس، 1998، الصفحتان 732 و735)؛ والبعض الآخر يحبذ النظام كمكون لوجهة نظرهم إلى العالم (كرازنر، 1982، الصفحتان 505 و507؛ مورافسيك (Moravscik)، 1997، صفحة 537).[10] ويشير هذا النهج إلى أن التغيرات في ميزان القوى بين مجموعات المصالح المحلية سوف تعمل على تغيير مشاركة دولة ما في النظام. وعلى وجه الخصوص يمكن أن تستخدم مجموعات المصالح غير الحكومية آليات وضع النظام لكسب النفوذ.

وتعكس بعض من مكونات نظام ما بعد الحرب بوضوح ثمة تداخل بين المصالح المحلية وآليات النظام (كورتيل (Cortell) ودافيز (Davis)، 1996). على سبيل المثال لعبت مجموعات المصالح أدوار مهمة في وضع آليات لسياسات المناخ وحقوق الإنسان من خلال الضغط على الحكومات ذات الصلة ومن خلال العمل على توليد أفكار مستقلة [11]

---

[10] للإطلاع على تحليل خاص بالاتحاد الأوروبي لهذا النموذج، انظر والش (Walsh) 2001.

[11] ويتعرض تفسير السياسات المحلية لعيوب محتملة على غرار النماذج الأخرى التي تميز أصول النظام. حيث تجد صعوبة في إدراج العديد من الاستراتيجيات حيال النظام والتي تبدو بوضوح نتاج للتفضيلات العقلانية على نطاق الدولة. ويمكن أن تكون آليات التأثير مباشرة وغامضة إلى حد ما. ومن خلال تقديم وجهات نظر مختلفة بين الجهات الفاعلة، يفترض أن يكون هناك طائفة واسعة ومربكة من الاتجاهات والسياسات حيال النظام، في كل من القضايا العامة والخاصة، ولكن تعد كيفية تسوية وجهات النظر تلك في خيار واحد أمر غير واضح.

وبناء على وجهة النظر هذه، فمن المرجح للغاية أن تشارك الدول في مكونات النظام الدولي عندما تقوم آليات وضع النظام هذه

- بخلق أساس للعمل المنسق عن طريق تبادل المعلومات وخفض تكاليف المعاملة وغيره الكثير، وذلك فيما يتعلق بالقضايا التي تثير قلق الجماعات المحلية
- إيجاد آليات عمل للجماعات المحلية كي تستفيد من قوانين الدولة أو معاييرها أو إيجاد وسيلة لجمع المعايير الدولية لدعم وجهات نظرها
- عكس وجهات النظر الدولية ومصالح بعض الجماعات المحلية
- إيجاد وسائل تستطيع جماعات المصالح من خلالها تشكيل برامج مقترحة ومتفق عليها
- الحرص على عدم التعارض مع أهداف وآراء الكثير من جماعات المصالح المماثلة
- مشاركة قضايا تعكس مجموعة الأولويات الأساسية من خلال تنسيق العمل وخاصةً في القضايا غير السياسية والتكنوقراطية ذات الصلة
- التعامل مع القضايا ذات الأولوية التي تحظى بإجماع محدود على مستوى الدولة أو التي لا تمثل أهمية كبيرة لقيادة الدولة.

الاندماج المجتمعي والهويات المُشّكلة

هناك نهجٌ رابع لفهم الآثار الفعلية والمحتملة للنظام الدولي يُنبهنا إلى دور المعايير والمعتقدات المدمجة اجتماعيًا والتفاهمات المشتركة فيما يتعلق بتشكيل السلوك. تلك النظريات، في صورها المحدودة للغاية، تشكل نوعًا من "أعلى" المناهج العقلانية – وهي التفاعلات المرتكزة على المصالح الشخصية مع درجةٍ ما من الاندماج المجتمعي، الذي يخلق عمليات مستقلة بذاتها لتشكل الهوية المشتركة.[12] وبشكل أكثر تفصيلًا، تقترح نظريات الاندماج المجتمعي وسائل للوصول إلى معتقدات وقيم ومعايير أكثر اندماجًا. تتغير الهويات والمصالح "من خلال التفاعل المستمر" (شنايدر (Snyder)، 2013، صفحة. 212–211؛ فينيمور (Finnemore)، 1993). قد يحدث هذا بصورة جزئية من خلال

[12] مناقشة المدرسة الإنجليزية عن أن الانتقال من النظام الدولي إلى جوانب المجتمع الدولي يعكس شيئًا من هذا المعنى. يبدو أن النظرية تشير إلى أن التفاعل العمليّ سيشكل حتمًا بناءً اجتماعيًا (بوزان (Buzan)، 1993، صفحة 335–330).

أنشطة جماعة دولية من جهات فاعلة غير حكومية تعمل بناءً على معايير وقيم مشتركة وتعمل على ترويجها (ليندبيرج (Lindberg)، 2014، صفحة 15).[13]

لقد شهد نظام ما بعد الحرب آثار نموذج الاندماج المجتمعي في العديد من القضايا.[14] لقد أصبحت ممارسات حقوق الإنسان الدولية أكثر اندماجًا في المجتمعات، خاصةً في الدول الديمقراطية بل وما يتجاوز ذلك. ومن الناحية الأمنية، فكرة السلامة الإقليمية كمعيار اندمجت بشكل يمكن النقاش حوله ضمن مفاهيم القيادات الوطنية تمامًا. والسؤال الآن هل ستثبت الانتهاكات العارضة هذا المعيار على سبيل الاستثناء أم لا. أكد بعض العلماء على دور الاندماج المجتمعي في القانون الدولي.[15]

بناءً على هذه الرؤية، فإن الدول من المرجح أكثر أن تشارك في الآليات النظامية عندما

- يقع نزاع أو أزمة أو تظهر حاجة ملموسة لاستعادة الشرعية أو تعزيزها مما يؤدي إلى خلق فرصة لإعادة تشكيل المعايير والعلاقات (إينكبيري (Ikenberry) و كوبشان (Kupchan)، 1990)
- يمر وقت كافي للسماح بظهور معايير ومعتقدات مُشكِّلة
- تُشارَك المعايير وتُدمَج اجتماعيًا بين فئات الصفوة
- تتمتع المعايير المقترحة بأهمية كبيرة وتحظى بمروج نشطٍ لها (فلوريني (Florini)، 1996)
- يصبح التوافق المعياري على قضيةٍ ما هو العامل الأقوى (نادلمان (Nadelmann)،

[13] يرى ليندبيرج (Lindberg) أنه في نفس الوقت الذي يُعدّ فيه المجتمع الدولي بصورته غير الرسمية عذرًا غير رسمي لما يمكن أن تكون عليه السياسات الدولية، فإن المجتمع الدولي أيضًا يمثل طموحًا يمكن لتطبيقه أن يُشكّل عامل جذب بل إنه يُشكّل ذلك بالفعل بصور مختلفة كما يؤثر بالفعل على السياسات فيما بين الأمم وهذه الرؤية ليست مجرد كلام نظري" (ليندبيرج (Lindberg)، 2014، صفحة 15).

[14] تواجه هذه النظرية أيضًا مشكلات وانتقادات محتملة. فغالبًا لم تُدرس العمليات التي يتم خلالها الاندماج والتوطين المجتمعيين بالشكل الكافي، على الأقل فيما يتعلق العلاقات الدولية. قوة المعايير المدمجة اجتماعيًا محل شك ولم يُثبت صمودها أمام تحدٍ عملي أو نظري. فالمواقف يمكن أن تتغير وما تم دمجه اجتماعيًا في وقتٍ ما يمكن أن يتم التخلي عنه في وقتٍ لاحق.

[15] راجع كو (Koh) 1996–1997 الذي يعتقد أن "الجهات الفاعلة الدولية تخلق أنماطًا من السلوك بتفاعلها وتمتد تلك الأنماط إلى المؤسسات والأنظمة والشبكات الدولية" (كو، 1996–1997، صفحة 2654). تنتج عن هذه التفاعلات معايير تندمج في القانون المحلي و"تتداخل" بصورة كاملة مع أنظمة القانون الدولي.

- تناقش مجموعات من الدول قضايا لها نفس القيم بالفعل؛ ما يعني أن هذا هو الوقت الذي تصبح فيه المعايير الأساسية "أمرًا مفروغًا منه" بحيث يمكن للاندماج المجتمعي أن يؤثر بأفضل صورة ممكنة (هوكينز (Hawkins)، 2004)
- تحظى القضايا بمحتوى عالي القيمة ونطاق شك إعلامي أو تُشرك موضوعات الأمن الإنساني (كيك (Keck) و سيكينك (Sikkink)، 1999)
- تكون مجموعات الدول أقل عددًا وتتمتع بدرجة تفاعل أكبر كما هو الحال في المؤسسات الإقليمية (على عكس المؤسسات الدولية) (بيفهووس (Pevehouse)، 2002).

الآثار الشاملة

الآثار الشاملة في نظام تفاعلي بين الدول يمكن أن يحث الدول على المشاركة في النظام. أحد تلك الآثار الشاملة هو القوة الجاذبة للاقتصاد الدولي: ببساطة لا يوجد مسار ذو معنى لتحقيق الازدهار الدائم خارج إطار السوق الدولية المترابطة (شنايدر (Sikkink)، 2013 صفحة. 210). وهذا يخلق أثرًا كأثر "القيود الذهبية" التي تزيد امتيازات العضوية ضمن النظام.

يأتي الأثر الشامل الثاني من زيادة العائدات وتبعية المسار (إيكنبيري (Ikenberry)، 2011، صفحة 46، 67-68، 71-75؛ بيرسون (Pierson) 2000).[16] يوجد أثر معزز ذاتيًا لآليات النظام، فعندما تبني الدول، التي تنجح في حل مشكلةٍ ما، الثقة لحل مشكلاتٍ أخرى، فإن الآثار قد تمتد إلى قضايا أخرى (بيرسون، 2000، صفحة 256؛ انظر أيضًا شنايدر، 2013، صفحة 230-231).

ثالثًا، يمكن أن يؤدي نظام من التفاعلات المنتظمة إلى حث الدول على المشاركة في آليات النظام بفضل تشديد الرغبة في الحصول على الاعتراف، وهو شكل معين من المعايير المدمجة اجتماعيًا. الحصول على الاحترام المتبادل والعضوية في الهيئات الجماعية تعد عناصر أساسية للفوز بالاحترام والسمعة والتأثير الاجتماعي والشرعية المحلية والدولية (كيوهان 2002، صفحة 8؛ لارسون (Larson)، وشيفتشينكو (Shevchenko)، 2010).

---

[16] للإطلاع على الآثار الحتمية والملزمة للمؤسسات، انظر مارتن و إيكينبيري، 2011، صفحة 67-68؛ سيمونز، 1998، صفحة 746؛ وكرازنر، 1982، صفحة 500.

تستطيع الأنظمة والمؤسسات أن "تساعد في تسهيل التعاون من خلال جعل الأمر أسهل ومرغوبًا أكثر للحصول على سمعة طيبة" (أليكسرود وكيوهان، 1982، صفحة 250).[17]

يبدو أن الآثار الشاملة لعبت دورًا هامًا في تشجيع الدول للمشاركة في النظام العالمي بعد الحرب، ما أدى إلى قيامه. الحاجة للبقاء جزءًا من الاقتصاد الدولي الشبكي قد تكون أحد أكبر محركات السلوك النظامي، سواء داخل المحيط الاقتصادي أو خارجه. ببساطة ثمن "الطرد من النادي" باهظ جدًا على أغلب الدول لدرجة لا تقبلها تلك الدول. الرغبة في الاعتراف المتبادل تبدو أيضًا الدافع للكثير من الدول للاشتراك في المؤسسات الدولية. توجد بعض الأدلة على لعب مسار التبعية دورًا في تَشَكُّل الآليات النظامية.[18]

تشير النظريات الشاملة إلى أن الدول من المرجح أكثر أن تشارك في الآليات النظامية عندما

- تظهر الآليات النظامية تلك في مجالات مثل التجارة وبالتالي تشعر الدول أنها غير قادرة على أن تظل بمعزلٍ عن النظام
- تتمتع أهداف الاعتراف بقوة خاصة، على سبيل المثال القضايا التي لها أهمية سياسية دولية كبيرة حيث الخروج عن النظام يعني العزلة
- تصبح العائدات المتزايدة هي الأقوى بشكل واضح عند استخدامها في المؤسسات الاقتصادية الدولية على سبيل المثال
- تصبح أغلب القضايا المشتركة غير سياسية وتكنوقراطية بما يسمح لهذه الآثار الشاملة النظرية أن تعمل بحرية بعيدًا عن الإجبار السياسي
- تجتمع أنشطة "الفضح" غير الحكومية التي تستغل رغبة الدول في الحصول على سمعة كميزةٍ لها مع الضغوط الناتجة عن المصالح الداخلية والدول والمؤسسات الأخرى.

[17] وعلى الجانب الآخر نجد الحث على تجنب التضرر والانحراف عن المعايير الدولية.

[18] بعض الأدلة التجريبية تشير إلى أن النظام له بالفعل آثار *ضارة* لأن الدول داخل المؤسسات تزدهر وهي متقاربة وهذه الدول خارج النظام تبتعد أكثر فأكثر مارتن سيمونز، 1998، صفحة 754-755). بالإضافة إلى ذلك، مسار التبعية لا يضمن الاستقرار حتمًا. وبدلًا عن ذلك، يمكن أن يتفاقم الأمر إلى ظهور آثار متوائمة معقدة. فالتغييرات الصغيرة في المراحل المبكرة للعملية يمكن أن تنحرف بالنظام بشكلٍ عنيف (بيرسون، 2000، صفحة 253).

الخاتمة والتبعات في السياسات

هذه القائمة من نظريات أصول وآثار النظام يمكن أن تُستخدم لدعم الكثير من التوصيات المحددة الخاصة بالسياسات. كحافز للنقاش، نحن نقترح الفرضية التالية التي يبدو أنها تخرج من النتائج الموجودة في هذا الفصل:

1. *من السهل بناء النظام وهو يتمتع بآثارٍ كبيرة بين الدول التي تشارك معايير وقيم هامة، خاصةً جماعة الديمقراطيات الدولية.*[19] يشير هذا في اتجاه خيارات السياسات التي تبني من قواعد الديمقراطيات نحو الخارج.
2. *العوامل المحفزة لنمو ونجاح النظام ستكون أكثر قوةً في مجالات التجارة والموارد المالية والاقتصاديات أكثر من غيرها من المجالات.* المصالح المشتركة والآثار الشاملة الجامعة للدول وغيرها من العوامل هي الأقوى هنا. أحد التحديات المحتملة تتمثل في أن النظام الاقتصادي الموجود يعد وظيفة بيد القوة الأمريكية المهيمنة؛ فإن تخلت عدة دول عن التصورات الليبرالية لنظام اقتصادي مختلف، قد تنحسر القيمة المدركة لقيمة النظام الموجود. لكن هذه النتيجة التجريبية تشير إلى أن جهود دعم النظام قد تتأسس في مؤسسات مماثلة مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
3. *جهود دعم النظام قد تبدأ وتتأسس بجهودٍ ممتدة تشمل القضايا غير السياسية وقضايا التكنوقراط (مثل توحيد الأوزان والمقاييس)*، التي تتيح مساحة أكبر لتنسيقٍ سهل.
4. *استراتيجيات حفظ النظام الخاصة بقضايا محددة ستوظف العديد من العوامل المعززة المشتركة مثل: المصالح المشتركة، ودور مجموعات المصالح الداخلية، والقيادة الأمريكية، ومخاطر رفض المشاركة.* تعمل الآليات النظامية في أفضل صورها عندما تعكس الجهود المجمعة للعديد من المتغيرات الداعمة. في حالة القضايا البيئية، على سبيل المثال: قد يجمع برنامج بناء النظام الشامل دور المجموعات البيئية المحلية، ودور المؤسسات القائمة (مثل

[19] يعتقد ليندبيرج (Lindberg) (2014, p. 14) أن الجماعة الدولية لها أكبر الأثر على السلوك عندما يكون لأفعالها "تبرير أخلاقي واضح جدًا ومقبول بشكل واسع ويتخطى المصالح الوطنية للدول المنخرطة"ويتعلق بالقضايا حيث يوجد "أساس من الاتفاق الحقيقي على القضايا المعيارية". ولذلك يعتقد أن معظم التطبيقات المناسبة المتعلقة بالسياسة للجماعة الدولية هي تلك التي تركز على المعايير المشتركة.

الأمم المتحدة) لمنح الشرعية السببية والتحليل والتواصل لتوضيح المصالح المشتركة ومؤسسات جديدة لإضفاء الطابع الاجتماعي على المعايير.

5. *قد ينهار النظام أو يتعمق في موجة الأحداث المساعدة التي يجب أن تُستخدم كفرص للتعزيز بدلاً من إضعاف العوامل الداعمة للنظام*. على سبيل المثال: عقب الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، زادت قوة الأنظمة الدولية المكافحة للإرهاب حتى بالرغم من الضرر الذي أحدثه السلوك الأمريكي أحادي الجانب في جوانب أخرى من تلك المتفق عليها. يجب أن يرصد صناع القرار السياسي الأمريكيون الأحداث المستقبلية التي توفر فرصًا لترسيخ النظام.

6. *يجب أن تبحث الولايات المتحدة بدأب عن تحالفات بين القطاع العام والخاص للترويج للآليات النظامية*. في الغالب، عندما تجتمع العديد من خطوط الجهود الرسمية وغير الرسمية يمكن أن يحدث أكبر تقدم.

7. *يجب على الولايات المتحدة القيام بجهود متفق عليها بصورة أكبر لدعم وترسيخ الشبكات الدولية للنخب السياسية*. يمكن أن تنبثق الآليات النظامية من العلاقات والوظائف المولدة للأفكار والمرسخة للمعايير لمثل تلك الشبكات. يجب عدم التقليل من أهميتها.

الفصل الرابع

نهج الولايات المتحدة تجاه النظام الدولي

رؤى الولايات المتحدة للنظام الدولي

ارتبطت الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة منذ عام 1945 بتعزيز النظام والحفاظ على المصالح الوطنية الأمريكية في إطار مفهوم إستراتيجي قوي وداعم على نحو متبادل، على النحو المشار إليه في الفصل الثاني. كان إنشاء نظام دولي بمثابة برنامج رسمي للسياسة الخارجية الأمريكية منذ أربعينيات القرن العشرين على الأقل وهدفًا طموحًا منذ أن تأسست الدولة.[1] في البداية، استند المفهوم إلى تقديم أمريكا على أنها نموذج للعالم بأسره، وهي رؤية صورت إمكانية إنشاء مجموعات من الدول لها نفس الرؤى والمواقف على المدى الطويل. بعد عام 1939، أصبحت مصلحة الولايات المتحدة في النظام أكثر إلحاحًا وواقعية وتخطيطًا. اضُطرت الولايات المتحدة إلى استخدام قوتها الجديدة، هكذا رأى الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت وآخرون بغرض ضمان التحكم في عوامل الفوضى وعدم الاستقرار، التي أسهمت في اندلاع الحرب في ثلاثينيات القرن العشرين (ويس (Weiss)، 2015).

أدمجت الولايات المتحدة من عام 1945 وما بعد ذلك فكرة إقامة نظام دولي ذي طابع هيكلي متزايد في إستراتيجياتها المتعلقة بالأمن القومي. وبفضل هذه المساعي

[1] في دراسة تعريفية بالحرب العالمية الثانية وتبني الولايات المتحدة للنظام بعد الحرب، يوضح باتريك (Patrick) (2009، الصفحة xi):

> استجابت الولايات المتحدة فجأة خلال الحرب العالمية الثانية لمهمة دولية، حيث تولت القيادة العالمية وقامت على رعاية مجموعة من المؤسسات والشراكات متعددة الأطراف للسيطرة على الأمن الدولي والعلاقات السياسة والاقتصادية. . . . وكان الهدف من هذا المسعى تأسيس *عالم مفتوح* – وهو نظام عالمي يقوم على القواعد يمكن للدول المحبة للسلام التعاون من خلالها في النهوض بأهدافها المشتركة داخل المؤسسات الدولية.

الأمريكية، شهدت عقود ما بعد الحرب صعود "نظام تعاوني ممتد متماسك يتألف من الدول التي تحترم القواعد والمعايير المشتركة وتتبنى الأنظمة الاقتصادية المشتركة ورفض ممارسات احتلال الأراضي واحترام السيادة الوطنية واعتماد أنظمة حكم تشاركية وديمقراطية" (كسنجر (Kissinger)، 2014، صفحة. 1). مع انتهاء الحرب البادرة، لاحت بوادر أمل بأن يتطور هذا النظام العالمي ليتجاوز المحور الغربي فيشمل دول العالم كاملةً، وأصبح هذا الأمر يشكل موضوعًا محوريًا في إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي.

يشمل البحث الأمريكي عن النظام موضوعين مختلفين، يأتيان من الفلسفات الأساسية للنظام الموضحة في الفصل الثالث. يمكن أن يكون النظام على شكل فرض القوة ليس إلا – أي نظام تفرضه دولة ما مهيمنة، على سبيل المثال – كما يمكن أن يكون وظيفة يتألف من قواعد أو معايير موضوعة متفق عليها بشكل متبادل تعكس المصالح والقيم المشتركة. وطبَّق النهج الأمريكي المتعلق بالنظام كلا النهجين،[2] وكانت المحصِّلة هي الخروج بإستراتيجية شاملة تضم أزمات في طياتها. استغلت الولايات المتحدة، في بعض الأحيان، القوة بطرق تتناقض مع القواعد والمعايير الموضوعة، وأقرَّت، في أحيان أخرى، قواعد ومعايير كانت بمثابة تهديد لمصداقية استخدامها لهذه القوة.

عندما يدعم كلا النهجين بعضهما بعضًا – حيث تعمل القوة والمصالح والقواعد والمعايير في تناغم – يمكن القول بأن المجهود الأمريكي المبذول في سبيل إرساء آليات التنظيم كان يتسم بالكفاءة للغاية. يوضح القسم التالي الطرق التفصيلية التي فيها بحثت إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي مفهوم النظام وطبقته، وكلها تشكِّل إشارة قوية إلى جانب القوة الداعمة بشكل متبادل من ناحية، وإلى القواعد والمعايير والأعراف من ناحية أخرى. ومع ذلك، تخضع هذه العلاقة لتغيرات على العديد من الجبهات، بما في ذلك شكل القوة المستخدمة ومدى حسمها ورغبة الدول الرائدة في الالتزام بالقواعد والمعايير ومطالب تلك الدول في صياغة تلك القواعد ووضعها بنفسها.

---

[2] يشير كسنجر (2014، صفحة 9) إلى أن أي شكل للنظام "يقوم على أساس عنصرين: مجموعة من القواعد المقبولة عمومًا التي تحدد أطر الأعمال المسموح بها وتوازن القوى الذي يفرض ضبط النفس عند انهيار القواعد".

النظام الدولي في وثائق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

يحدد هذا القسم العناصر والمؤسسات الأساسية للنظام الدولي والموضوعات المشتركة في تصورات الولايات المتحدة للنظام الدولي كما هو مبين في وثائق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ووثائق السياسات والإستراتيجية المحددة التي صدرت قبل وضع إستراتيجية الأمن القومي. أخذًا في الاعتبار اختلاف برامج السياسة الخارجية لإدارات الرئاسة الأخيرة، فإن عدم وجود اختلاف في توصيف النظام الدولي بوثيقة إستراتيجية الأمن القومي أمر يدعو للاستغراب. منذ وضع هذه الوثيقة في 1987، أشارت جميع وثائق إستراتيجية الأمن القومي – فضلًا عن تقرير مجلس الأمن القومي – رقم 68 – إلى موضوعات عدة تتعلق بالحفاظ على النظام الدولي وتطوره. تشير كل إستراتيجية من إستراتيجيات الأمن القومي صراحةً إلى العناصر الأربعة التالية، التي تشكّل النظام العالمي بعد الحرب:

- نظام تجاري قائم على قواعد التجارة الحرة
- تحالفات قوية وقدرات عسكرية كافية تنهض بدور الردع بكفاءة
- تعاون متعدد الأطراف/قانون دولي لحل المشكلات العالمية الحقيقة، مثل حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل[3]
- نشر الديمقراطية.

وتدعم هذه العناصر وتعززها مجموعة متنوعة من المؤسسات الدولية والإقليمية، بما في ذلك

- مؤسسات اقتصادية، تقودها منظمة التجارة العالمية (و اتفاقية الجات)، واتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعات جديدة تضم دولًا رائدة (مثل مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين)
- حلف شمال الأطلسي (الناتو) والشبكة العالمية للنظام الأمني الإقليمي والتحالفات الثنائية (نظام "التوزيع المحوري")

---

[3] انظر، على سبيل المثال، البيت الأبيض، 1993 (تحت حكم الرئيس بيل كلينتون (Bill Clinton))، صفحة 16-17، والبيت الأبيض، 2006 (تحت حكم الرئيس جورج دبليو بوش (George W. Bush))، صفحة 20 و22.

- المعاهدات والاتفاقيات القانونية الدولية الصادرة في الأغلب عن الأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقيات جنيف ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

بمراجعة تاريخ وثائق الأمن القومي الأمريكي بعد الحرب، تجد التزامًا ثابتًا ومتسقًا ومتماسكًا بفكرة النظام الدولي، سواءً على أنه وسيلة لدعم الأهداف المحددة (مثل حظر الانتشار النووي) أو على أنه هدف أقصى في حد ذاته، بقدر أهميته. كانت الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة بعد الحرب واضحة جدًا، تشير إلى رغبة الولايات المتحدة في عالم أكثر قابلية للتوقع وأكثر سلامًا في حد ذاته. وبالنسبة لدولة كانت تتسم رؤيتها العالمية بأنها رؤية تحولية منذ تأسيسها، لا يكون ذلك مفاجئًا. لكن ذلك يثير تساؤلًا بشأن ما إذا كان المنهج التحولي المتعلق بالنظام قادرًا على أن يبقى جانبًا رئيسيًا في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في ظل عصر معقد متعدد الأقطاب، وإلى أي درجة، وبأي شكل من أشكال التحول.

مصالح الأمن القومي الأمريكي تبرر وجود النظام الدولي

وفقًا للمخططين بعد الحرب، فإن النظام الدولي يحمي القيم الأمريكية بالحفاظ على بيئة تزدهر فيها القيم العليا من مجتمع حر ديمقراطي، كمجتمع الولايات المتحدة. رأى المؤلفون في تقرير مجلس الأمن القومي - رقم 68 أن الاتحاد السوفيتي والنظام السياسي والاقتصادي البديل الذي قدَّمه كان يُشكّل أكبر تهديد للولايات المتحدة. كما رأوا أيضًا أن الاضطراب العالمي أدى إلى أن يصبح هذا التهديد قويًا بشكل خاص: وإذا لم تنجح الولايات المتحدة في ضم الدول الضعيفة في عالم ما بعد الحرب وما بعد الاستعمار إلى صفها، يمكن للاتحاد السوفيتي - بالاستعانة بالأسلحة النووية - استغلال الفرصة لإنشاء نظامه المعارض. تذكر الفقرة التالية من الوثيقة:

> حتى لو لم يكن هناك الاتحاد السوفيتي، فإننا سنواجه المشكلة الكبيرة المتمثلة في حرية المجتمع، مما يعزز بشكل متكرر إعادة تأسيس النظام والأمن والحاجة إلى المشاركة، في ظل هذا العصر الصناعي، مع الحفاظ على شرط الحرية. سنواجه الواقع بأنه في ظل عالم آخذ في التضاؤل، *فإن غياب النظام بين الدول أمر غير مقبول*. هذا، ويسعى تخطيط الكرملين إلى فرض نظام بين الدول عن طريق وسائل من شأنها الإطاحة بنظامنا الحر الديمقراطي. إن امتلاك

> الكرملين للسلاح النووي يُضيف قوة أخرى تدعم مخططه، ويضاعف من الخطر الذي يحيق بنظامنا. كما يُضيف ذلك متاعب أخرى أمام غياب النظام ذي التوازن غير المستقر المشهود في دول العالم كما يثير شكوكًا جديدة مما إذا كان العالم سيظل متهاونًا مع هذا التوتر لفترات طويلة *دون التحرك نحو تحقيق نوع ما من النظام وفقًا لهوى أحدهم*. (الأمين التنفيذي، 1950، الصفحة 34، تمت إضافة تأكيد)

اقتضت المصلحة الذاتية أن تتولى الولايات المتحدة "مسؤولية قيادة العالم عن طريق "المحاولة وقبول المخاطر الملازمة لذلك، لتطبيق النظام والعدالة من خلال الاستعانة بوسائل تتفق مع مبادئ الحرية والديمقراطية" (الأمين التنفيذي، 1950، صفحة 9). وسيحصل هذا النظام العالمي الذي تأتي على رأسه الولايات المتحدة على الشرعية بالإصرار على ضرورة أن تقوم العلاقات بين الدول على "أسس المساواة واحترام حقوق الآخرين"، بمعنى آخر، أن "الولايات المتحدة ستبذل مساعيها في سبيل تأسيس مجتمع عالمي يرتكز على مبدأ القبول" (الأمين التنفيذي 1950، صفحة 9). سيتم النظر في موضوعات القيادة الأمريكية وتعزيز الديمقراطية وأهمية الموافقة والقبول في مقابل الإكراه والقسر في أقسام لاحقة. الفكرة الأساسية التي بين أيدينا الآن هي التصور بأن النظام الدولي وسيلة انتقادية لحماية القيم والمصالح الأمريكية الرئيسية.

تم حبك الموضوع نفسه من خلال جميع البيانات الرئيسية اللاحقة لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، من الإدارات الجمهورية والديمقراطية، خلال الحرب الباردة وبعدها على حد سواء. وفقًا لما ورد في إستراتيجيات الأمن القومي والإستراتيجيات العسكرية القومية وغيرها من البيانات ذات الأهداف الأمريكية الإستراتيجية الكبرى، فقد عادت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مرارًا وتكرارًا إلى العلاقة بين القوة والمصالح الأمريكية والنظام الدولي. وقد قاموا بالرجوع إلى العديد من الموضوعات، منها الردع وحصر استخدام القوة ونشر الديمقراطية وتطبيق القواعد والمعايير.

القبول والإكراه: الردع والقيود على استخدام القوة

تمثل فكرة أن استخدام القوة ليست هي الوسيلة الأنجع لتحقيق المصالح الأمريكية وتأمينها موضوعًا محوريًا في المعاملات الرسمية الأمريكية بالنظام الدولي. وهناك سببان لذلك. السبب الأول، من أجل العيش في مجتمع حر، يجب النظر إلى الحرب على

أنها "الحل الأخير" لأن الحرب "نقيض الحرية". لا يمكن اللجوء إلى القوة إلا عند "إنفاذ الحقوق المشتركة بين الجميع" (الأمين التنفيذي، 1950، صفحة 11). وفي النهاية، لا يمكن للحرب القضاء على "الصراع الجوهري في عالم الأفكار" بين القوى الديمقراطية والاستبدادية (صفحة 11). وفي مقابل ذلك، فإن الطريقة الوحيدة للقضاء على هذا الصراع يتمثل في "إثبات تفوق فكرة الحرية" (صفحة 11) من خلال إنشاء "البيئة الأساسية التي [تزدهر فيها قيم أي مجتمع حر] والحفاظ عليه" (صفحة 9). وطبقًا لهذا المنظور، فإن القوة العسكرية ستكون ضرورية في ردع أي هجوم على الولايات المتحدة في المقام الأول، رغم أنها قد تمثل ضرورة في المواجهة "للدفاع عن سلامة مجتمعنا الحر وحراكه" (صفحة 6). السبب الثاني، وبشكل أكثر عملية، فإن الحصول على الموافقة على الالتزام بالقواعد والمعايير الدولية التي تعزز مصالح الولايات المتحدة يُعد آلية أكثر فاعلية وأقل كُلفة لتحقيق التعاون بدلًا من الإكراه.

تؤكد جميع وثائق إستراتيجيات الأمن القومي فكرة أنه من السهل وقف الصراع إذا ما تم استئصال شأفته تمامًا. على سبيل المثال، أشارت إدارة كلينتون إلى حجم التوفير في التكلفة التي نتجت عن منع نشوب الصراعات: "نسعى، ما أمكننا ذلك، إلى تجنب مثل هذه الكوارث الإنسانية باللجوء إلى الدبلوماسية والتعاون مع مجموعة كبيرة من الشركاء، بما في ذلك الحكومات الأخرى والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبإجراء ذلك، فإننا لا ننقذ الأرواح فقط، بل نحول أيضًا دون استنزاف الموارد، الذي ينجم عن التدخل في أزمة كاملة" (البيت الأبيض، 1997، صفحة 11). وعلى الرغم من هذا التأكيد على الردع، فإن كل إدارة رئاسية في فترة ما بعد الحرب تدخلت تقريبًا في مناطق صراع محددة حول العالم، حيث خُيِّل لكل إدارة أن المصالح الأمريكية القومية عرضة للخطر، بالمعنى الواسع. تدخل جورج بوش الأب في الكويت وتدخل كلينتون في هايتي والصومال والبوسنة وتدخل بوش الابن في العراق وأفغانستان وتدخل أوباما في ليبيا. يشير هذا السجل إلى أن النظام الدولي يجب أن ينطبق – إن لم يكن هذا هو الحال – ليس فقط من خلال منطق الردع وإنما من خلال فرض عقوبات على كل من ينتهك القواعد.

نشر الديمقراطية ومنطقة سلام

ترد الأفكار، التي تفيد بأن نشر الديمقراطية أمر جيد – بل لا غنى عنه – بالنسبة للمصالح الأمريكية وتشكل عنصرًا محوريًا لأي نظام حقيقي مستمر، في جميع وثائق الأمن القومي

هذه. كما أن فكرة "جعل العالم آمنًا لصالح الديمقراطية" تحظى بانتشار واسع. في الواقع، وكما ذكرنا آنفًا، أوضح تقرير مجلس الأمن القومي - رقم 68 أن الدافع نحو تأسيس نظام دولي هو بمثابة "وضع الشروط التي يمكن لنظامنا الحر الديمقراطي أن يعيش ويزدهر في ظلها". (الأمين التنفيذي، 1950، صفحة 5) "والحفاظ على البيئة الأساسية التي يمكن [للقيم الأساسية لأي مجتمع حر] أن تنتعش فيها" (صفحة 9). وقد كررت كل إدارة هذه المفاهيم، مؤكدة محورية القيم الديمقراطية المتعلقة بنوع النظام الدولي الذي لطالما ناضلت الولايات المتحدة من أجله.

هناك بضعة أسباب تفسر الأهمية البالغة لنشر الديمقراطية. السبب الأول، بقاء الديمقراطية من بقاء الولايات المتحدة؛ بمعنى آخر، المصلحة الوطنية الجوهرية في حاجة إلى الحماية (وهي ما قد وُضع النظام بهدف حمايتها). إليك، على سبيل المثال، هذه الفقرة من وثائق إستراتيجيات الأمن القومي 1988 لإدارة رونالد ريغان:

> لا بد أن تُستهل إستراتيجية الأمن القومي بالقيم التي نقدرها نحن كدولة. . . . تمثل قيم مثل الكرامة الإنسانية والحرية الشخصية والحقوق الفردية والسعي نحو تحقيق السعادة والسلام والرخاء. . القيم التي تقودنا نحو محاولة إرساء نظام عالمي يشجع على تقرير المصير وإنشاء مؤسسات ديمقراطية وتحقيق تنمية اقتصادية وحقوق الإنسان. ويتمثل الغرض النهائي لإستراتيجية الأمن القومي في حماية تلك القيم والنهوض بها. (البيت الأبيض، 1988، الصفحة 3)

السبب الثاني، أن الديمقراطية يُنظر إليها على أنها جوهر الأهداف الأساسية الأخرى للنظام، لا سيما النمو الاقتصادي والسلام المستدام. تعهدت إدارة بوش في عام 1990 "بتعزيز نمو المؤسسات السياسية الحرة والديمقراطية، باعتبارها الضمانة الأكيدة لكل من حقوق الإنسان والتقدم الاقتصادي والاجتماعي" (البيت الأبيض، 1990، صفحة 3). وربطت إدارة كلينتون نشر الديمقراطية بالمصالح الأمنية والاقتصادية الأمريكية صراحة، "الحكومات الديمقراطية أكثر استعدادًا للتعاون مع بعضها ضد التهديدات المشتركة والتشجيع على التنمية التجارية والاقتصادية الحرة والمفتوحة - وهي الدول الأقل احتمالية لأن تشن حربًا أو تسيء استخدام حقوق شعبها "(البيت الأبيض، 1997، صفحة 5).

واتساقًا مع "نظرية السلام الديمقراطي" ذكرت إدارة كلينتون أن المظلة الأمنية الأمريكية وفرت الاستقرار الذي "عزّز إنشاء مجموعة ديمقراطية من الدول – "منطقة سلام" بين النصف الغربي من العالم، وأوروبا الغربية واليابان وأستراليا والاقتصادات الصناعية الحديثة بشرق آسيا" (البيت الأبيض، 1993، صفحة 5). لتحقيق "سلام حقيقي– . . . سلام ديمقراطي دائم يقوم على القيم المشتركة. . . وسيادة القانون" تؤكد وثيقة إستراتيجية الأمن القومي، أنه يجب على الولايات المتحدة "دعم النظم المفتوحة والديمقراطية التي تكفل حقوق الإنسان والاحترام لكل مواطن، والعمل على تعزيز احترام قواعد السلوك الدولية" (البيت الأبيض، 1993، صفحة 3). لا تنفصل الديمقراطية عن النظام المستقر القائم على القواعد، في هذا المفهوم.

أما السبب الثالث الذي يفسر أهمية نشر الديمقراطية بالنسبة للنظام الدولي فيقوم على هذه الرؤية: من المعتقد أن تسلك الدول الديمقراطية سلوكًا أكثر مسؤولية في علاقاتها الدولية. ومن المرجح التزامها بالمعايير الدولية أو بتسوية النزاعات من خلال المفاوضات الثنائية السلمية أو الآليات متعددة الأطراف بدلًا من اللجوء إلى الحرب. في عام 2006، صرحت إدارة بوش بما يلي "يتمثل الهدف من حنكتنا السياسية في المساعدة في إنشاء عالم ديمقراطي ودول تتمتع بالحكم الرشيد يمكنها تلبية احتياجات مواطنيها والتصرف بمسؤولية في المنتظم الدولي" (البيت الأبيض، 2006، الصفحة 1).

يتم تصوير سلوك النظم الديمقراطية والمعايير المتجسدة في المؤسسات الدولية باعتبار أن كلًا منهما يعزز الآخر. وفق ما كتبت إدارة الرئيس كلينتون في عام 1997،

> تشجع الولايات المتحدة على الالتزام العالمي بحقوق الإنسان الدولية والمبادئ الديمقراطية، وذلك بالعمل من خلال المؤسسات متعددة الأطراف. وتساعد جهودنا في الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى على جعل هذه المبادئ المعايير الأساسية للسلوك الدولي المقبول. (البيت الأبيض، 1997، الصفحة 22)

تشير إدارات الولايات المتحدة المتعاقبة مرارًا إلى الطابع الديمقراطي الليبرالي للنظام الدولي المنشود بقيادة الولايات المتحدة وهو الأمر الذي اتسمت به إلى حد ما كل إدارات ما بعد الحرب؛ فعلى سبيل المثال، انتهجت إدارة كلينتون إستراتيجية "الارتباط والتوسع" صراحةً (البيت الأبيض، 1995، الصفحتان 2–3) ووضعت إدارة جورج دبليو بوش تعزيز الديمقراطية في بؤرة إستراتيجيتها (البيت الأبيض، 1990). ولكن ساعدت هذه الوثائق على كشف الافتراضات السببية التي تكمن وراء التركيز

على انتشار الديمقراطية كعنصر أساسي ومفيد لتأمين مصالح الولايات المتحدة والحفاظ على النظام الحالي.

المعايير والإنفاذ: كيفية عمل النظام

طرحت وثائق الأمن القومي الأمريكي أيضًا نظريات حول كيفية عمل النظام؛ أي الآليات التي يحقق تأثيراته من خلالها. ويعد الإنفاذ أحد هذه الآليات المطروحة عمومًا في وثائق إستراتيجية الولايات المتحدة. وتمتثل الدول للقواعد أو القوانين التي تُشكِّل النظام لخوفها مما سيحدث لها في حالة عدم الامتثال. وفيما يتعلق بالأمن فإن الإنفاذ يعني "أنه يجب الدفاع عن المناطق التي تمثل أهمية حيوية بالنسبة لمصالحنا؛ ويجب على العالم الاستجابة للاعتداءات المباشرة" (البيت الأبيض، 1993، الصفحة 1). أما فيما يتعلق بالقوانين أو المعاهدات الدولية، على سبيل المثال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فيعني الإنفاذ "مساءلة الدول مثل إيران وكوريا الشمالية على فشلها في الوفاء بالالتزامات الدولية" (البيت الأبيض، 2010، الصفحة 4).

وقد تناولت إدارة أوباما هذا المنظور القانوني بالتفصيل وشرحت ضرورة توافق هذه الحوافز مع السلوك المنشود (التعاون) وضرورة معاقبة هذه البلاد ومنع هذه الحوافز في حالة فشلها في الانخراط في السلوك المنشود:

> بالنسبة للحكومات المعارضة، نقدم خيارًا واضحًا: الالتزام بالمعايير الدولية وتحقيق المنافع السياسية والاقتصادية المرتبطة بزيادة الاندماج مع المجتمع الدولي؛ أو رفض سلوك هذا الطريق، وتحمل عواقب هذا القرار التي من بينها زيادة العزلة. (البيت الأبيض، 2010، الصفحة 11)

وخلاصة القول، "يجب أن تجد الدول الحوافز للتصرف بمسؤولية وإلا ستكون في عزلة إذا لم تفعل" (البيت الأبيض، 2010، الصفحة 12). على الرغم من تشديد إدارة كلينتون على أهمية "تشكيل البيئة الدولية لمنع التهديدات أو ردعها" من خلال استخدام "الدبلوماسية والمساعدة الدولية وبرامج الحد من التسليح ومبادرات حظر الانتشار النووي والتواجد العسكري بالخارج" لتعزيز التحالفات وحث الدول على الالتزام بالمعايير الدولية (البيت الأبيض، 1997، الصفحة 8)، إلا أن إدارة أوباما أكدت على أهمية استخدام سياسة العصا والجزرة لضمان الامتثال:

> سوف نستمر في تبني الهيكل القانوني لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بما فيه ميثاق الأمم المتحدة. والمعاهدات متعددة الأطراف التي تحكم سلوك الحرب واحترام حقوق الإنسان وحظر الانتشار النووي وموضوعات أخرى عديدة ذات اهتمام عالمي باعتبارها أمرًا أساسيًا لتشكيل عالم يعم فيه العدل والسلام حيث تعيش الدول بسلام داخل حدودها وتتاح الفرصة لجميع الرجال والنساء لتحقيق إمكاناتهم. . . . وفي الوقت ذاته، سنقوم بفرض تكلفة مناسبة على المخالفين. (البيت الأبيض، 2015 أ، الصفحة 23)

ومع ذلك، قد اختلفت وثائق الأمن القومي الأمريكي في الوقت ذاته عبر الإدارات المختلفة في تفسيراتها لمدى ضرورة التزام الولايات المتحدة بنفس القواعد عبر الإدارات المختلفة سواء بضرورة إلزام نفسها بالالتزام بالمعايير الدولية المعينة أو وضع نفسها تحت سلطة المؤسسات الدولية. وقد أعلنت إدارة أوباما ضرورة أن تكون الولايات المتحدة مثالًا يحتذي به مما يعني "التزامنا بالمعايير والقواعد الدولية التي نتوقع دعم الدول الأخرى لها والاعتراف عندما لا نفعل ذلك" (البيت الأبيض، 2010، الصفحة 3). ومع ذلك تمسكت إدارة جورج دبليو بوش أيضًا بعدم تقييد الولايات المتحدة في سلوك سياساتها الخارجية "باحتمالية التحقيقات أو الاستفسارات أو الملاحقة القضائية من قبل المحكمة الجنائية الدولية التي لا تمتد سلطتها القضائية إلى الأمريكيين و التي لا نقبلها" (البيت الأبيض، 2002، الصفحة 25). ولهذه المسائل المعيارية آثار عملية على سياسة الولايات المتحدة الخارجية وعلى الحفاظ على النظام الحالي كما هو قائم، ولكن يبدو أن الإجابات غير محددة بطبيعتها؛ إذا لم تتقيد أقوى الجهات الفاعلة بالنظام الذي أنشأته، فكيف يمكن استمرار النظام في ظل تغير ديناميات السلطة في المنتظم الدولي؟

مصالح الولايات المتحدة ونهجها تجاه النظام الدولي

حددت بيانات الأمن القومي الأمريكي الأهداف والمصالح الواضحة لإستراتيجية الولايات المتحدة وصنفت طرقًا عديدة يمكن للنظام الليبرالي القائم على القواعد المساعدة في تعزيزها. على سبيل المثال، في عام 1997، رسمت إدارة كلينتون الملامح والأهداف الرئيسية للنظام الدولي. ورد في إستراتيجية الأمن القومي "نسعى لتهيئة الظروف في العالم بحيث لا تتهدد مصالحنا إلا فيما ندر، وعندما تتعرض مصالحنا للتهديد، فيكون

لدينا الوسائل الفعالة للتعامل مع هذه التهديدات" (البيت الأبيض، 1997، الصفحة 6). وتقترح الوثيقة على وجه التحديد أن النظام الدولي الذي يحد من التهديدات لمصالح الولايات المتحدة سيكون مميزًا بما يلي

- "عدم سيطرة قوة معادية للولايات المتحدة على منطقة تمثل أهمية حيوية لها ويجب أن تتسم المناطق ذات الأهمية الكبرى بالنسبة إلى الولايات المتحدة بالاستقرار والسلام"
- "ازدهار الاقتصاد العالمي والتجارة المفتوحة"
- "ازدياد قبول المعايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان"
- "عدم زعزعة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجرائم الدولية للاستقرار والعلاقات السلمية"
- "التقليل من انتشار التقنيات النووية والكيميائية والبيولوجية والتقنيات المحتملة الأخرى التي تزعزع الاستقرار إلى أدنى حد"
- "رغبة المجتمع الدولي وقدرته على منع الأحداث المفجعة أو الاستجابة لها". (البيت الأبيض، 1997، الصفحة 6)

استخدمت إستراتيجية الولايات المتحدة نُهجًا متعددة لخدمة هذه المصالح الأساسية. فهي تسعى *لإدارة علاقات القوى العظمى* من خلال إنشاء الأعراف والعادات والممارسات والمعايير والقواعد الصريحة أو الضمنية التي تنظم المنافسة والسلوك وتوفير السبل النظامية للتعاون. كما أنها تهدف إلى *تعزيز استقرار وتنمية الاقتصاد العالمي* من خلال مجموعة من المؤسسات والمعاهدات والقواعد التي تعزز النمو والتجارة والمبادرات المنظمة مما يوفر الإغاثة في حالات الأزمات. وتحاول *الحد من الصراعات والعنف والسيطرة عليهما وإنهائهما* من خلال التحالفات والمؤسسات والمعايير والقواعد والشبكات التي تثبط الصراعات وتقيدها. وتعمل على *تسهيل التعاون متعدد الأطراف في التحديات المشتركة* من خلال المؤسسات والشبكات التي تقلل من تكاليف المعاملات وتنشئ طرقًا منتظمة للتعاون ومن ناحية أخرى تسمح بالعمل الجماعي. كما أنها تحاول *تعزيز المؤسسات والقيم والمعايير الليبرالية* من خلال إنشاء نظام للتوقعات والعادات مدعوم بالمؤسسات والشبكات التي تعزز النتائج الليبرالية.

والسؤال الرئيسي هو إلى أي مدى كان لهذه العناصر القائمة على النظام دور مهم أو هامشي أو غير مهم في تعزيز هذه المصالح. نظريًا، يمكن للولايات المتحدة استخدام وسائل أخرى لتعزيز مصالحها؛ ويشكك البعض فيما إذا كان النظام قد حقق استقلالية أكبر لقوة الولايات المتحدة (سكويلر، 2001). يكاد يكون من المستحيل الإجابة على السؤال بأي طريقة ملموسة نظرًا لوجود الكثير من المتغيرات التي من بينها القوة النسبية للولايات المتحدة ودور الأسلحة النووية في العمل على النتائج والسلوك لعزل الآثار المحددة لنظام ما بعد الحرب. ومع ذلك، تستهدف الأجزاء الأخرى من هذه الدراسة بحث المكونات المحددة للنظام للخروج بحكم نوعي على الأقل بشأن نتائجها وقيمتها ذات الصلة.

الخاتمة والتبعات في السياسات

ورغم وجود اختلافات بين الإدارات إلا أن الموضوعات التالية استمرت في إطار تفكير الولايات المتحدة طوال السبعين عامًا الماضية:[4]

1. *رأت الولايات المتحدة أن إنشاء النظام الدولي والحفاظ عليه وسيلة مهمة لتعزيز المصالح الأمريكية في مواجهة مجموعة متنوعة من المشكلات الإستراتيجية والاقتصادية والعالمية*. وقد تم تصور النظام كوسيلة للقضاء على تيار الشيوعية (الأمين التنفيذي، 1950)، وتسوية مؤقتة مع الاتحاد السوفيتي من خلال سياسة الوفاق (جاديس (Gaddis) 1982، صفحة 289)، وإدارة العالم بعد الحرب الباردة (البيت الأبيض، 1991)[5] والحفاظ على استدامة المصالح الأمريكية في القرن الحادي والعشرين مع ظهور القوى الجديدة (انظر البيت الأبيض، 2010، صفحة 12). ورغم وجود جدل كبير حول نوع النظام الذي يمكن أن يحقق هذه الأهداف على أفضل وجه في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية فإن

---

[4] وللاطلاع على نقاش مماثل حول استمرار الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة انظر، بوسين (Posen)، 2014.

[5] وبحسب إستراتيجية الأمن القومي لعام 1991،"النظام العالمي الجديد لم يصبح حقيقة، بل هو طموح وفرصة سانحة. نمتلك في متناول أيدينا إمكانية غير عادية تتمتع بها أجيال قليلة – تتمثل في بناء نظام دولي جديد وفقًا لقيمنا وأفكارنا الخاصة، حيث تنهار الأنماط والقناعات القديمة من حولنا" (البيت الأبيض، 1991، الصفحة 5).

صناع السياسة الأمريكيين يعتقدون أن الأمن القومي يتطلب دورًا أكثر فاعلية للولايات المتحدة في ضمان الاستقرار بين القوى العظمى.[6] وبالمضي قدمًا فإن السؤال التالي هو أحد أكثر الأسئلة أهمية للسياسة الأمريكية: ما مدى ضرورة نظام ما بعد الحرب لتحقيق المصالح الأمريكية؟ هل يمكن أن يُحقق هذا النظام نفس النتائج تقريبا من خلال طرق أحادية أو ثنائية أو مخصصة؟ ويعتمد جزء من الإجابة على المنظور التحليلي العام لإستراتيجية الأمن القومي الخاصة بالولايات المتحدة. وإذا استمرت تلك الإستراتيجية في التحول الجذري مستقبلاً، فإن وضع تصور لمستقبل أكثر تنظيمًا وديمقراطية، والتزامًا بالقواعد، والبناء على العناصر الحالية للنظام سيكون نهجًا ضروريًا.

2. *وقد اُعتبرت القيادة الأمريكية للنظام أمرًا ضروريًا لإنشاء النظام واستدامته، وهو أمر مرغوب فيه لضمان وفاء هذا النظام بالمصالح الأمريكية*. في نهاية الحرب العالمية الثانية، وجدت الولايات المتحدة أن هناك حاجة لقيادة الولايات المتحدة لتحقيق عمل جماعي فعّال (إيكنبيري، 2001، الصفحات 191-199). واستمر هذا الاعتقاد الجوهري بضرورة قيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي بعد الحرب الباردة. كما خشي صناع السياسات في الولايات المتحدة من تقويض المصالح الأمريكية إذا ما تولت دولة أخرى زمام القيادة. على سبيل المثال، حذّر التقرير رقم 68 لمجلس الأمن القومي من أن الحاجة إلى النظام في المنتظم الدولي يعني أنه سيكون في نهاية المطاف "نوعا من النظام، على أساس شروط يضعها أحد الأطراف" (الأمين التنفيذي، 1950، الصفحة 34). وفي الآونة الأخيرة، حثت إدارة أوباما على الشراكة عبر المحيط الهادئ بقولها: "لا يمكننا أن نترك المجال لبلدان مثل الصين بأن تضع قواعد الاقتصاد العالمي. يجب أن نضع تلك القواعد" (البيت الأبيض، 2015 ب).

3. *رأت الولايات المتحدة أن مجموعة ديمقراطيات السوق الحرة هي جوهر النظام الدولي*.. وقد دأب قادة الولايات المتحدة على القول بأن هذه الدول أكثر سلمية تجاه بعضها البعض. ونتيجة لذلك، فإن إحدى الطرق التي سعت الولايات

---

[6] بعد الحرب العالمية الأولى، كانت هناك ثمة معارضة محلية كبيرة ضد برنامج الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون القائم على وضع النظام. وعلى الرغم من وجود خلافات حول الشكل الدقيق الذي ينبغي أن يتخذه النظام بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك اتفاق واسع النطاق على ضرورة بناء مثل هذا النظام. انظر إيكينبيري (Ikenberry)، 2001، الصفحات 148-155، 175-185؛ والأمين التنفيذي، 1950. للاطلاع على وجهة نظر ما بعد الحرب الباردة، انظر البيت الأبيض، 1997.

المتحدة من خلالها لتعزيز النظام هي تشجيع الدول على إضفاء الطابع الديمقراطي والليبرالي والاندماج في مؤسسات مشتركة. والمثال النموذجي على ذلك هو سياسة الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة المتمثلة في إشراك حلف وارسو السابق والجمهوريات السوفيتية في حلف الناتو و دعم انضمامهم إلى الاتحاد الأوروبي.

4. *وقد بحثت الولايات المتحدة عن سبل لتعزيز النظام مع الدول خارج المجموعة الديمقراطية*. خلال الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، ناقشت الولايات المتحدة أنظمة بديلة شملت الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك فكرة روزفلت لمجلس "رجال الشرطة الأربعة".[7] في السنوات اللاحقة، سعت إستراتيجية "الوفاق" للرئيس ريتشارد نيكسون إلى "تغيير مفهوم الاتحاد السوفيتي للعلاقات الدولية، ودمجه كعنصر مستقر في النظام العالمي القائم، والاستناد إلى التوازن الناتج، "بنية السلام"، التي ستنهي للأبد ذلك الاختلاف المستمر المعروف باسم "الحرب الباردة" (جاديس (Gaddis)، 1982، الصفحة 289). إن إرساء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدات الحد من التسليح وغيرها من الاتفاقيات التي أبرمت خلال الحرب الباردة يقدم أمثلة إضافية على مصلحة الولايات المتحدة في بناء النظام ليشمل ما هو أكثر من مجموعة الدول الديمقراطية الرئيسية التي تمثل جوهر النظام.

[7] ويعتقد روزفلت أن الدول الحليفة الأربعة العظمى في الحرب العالمية الثانية – الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وجمهورية الصين – تعمل بوصفها جهات إنفاذ النظام في مجالات تأثير كل منها. ولا تزال آثار هذه الفكرة راسخة لدى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

الفصل الخامس

الآثار المترتبة على برنامج البحث

انطلق مشروعنا للتو، غير أن أبحاثنا وحواراتنا تشير حتى الآن إلى مسألة مهمة شاملة لم تحظَ باهتمام كبير ألا وهي: ما نوع النظام الذي يتعين على الولايات المتحدة السعي نحوه خلال العقد المقبل؟ غالبًا ما يكون الجواب بديهيًا نظرًا إلى أن المحللين وصناع القرار الأمريكيين لديهم صورة ذهنية ثابتة عن "النظام الدولي" على أنه حالة التنوع الدولي الليبرالي الذي دفعت به الولايات المتحدة منذ عام 1945. بيد أن النظام يأتي في صور متعددة، وليس من الواضح أن النموذج المهيمن على مدار 60 أو 70 عامًا يمكن أن يمثل النهج الافتراضي المتقدم أو يجب أن يكون كذلك. ومن أجل وضع إستراتيجية وسياسة مناسبة، سيكون من الضروري أن نأخذ على محمل الجد التوترات والتناقضات والأزمات التي تظهر فيما بين رؤى النظام المختلفة.

يمكن القول بأن المسألة المهيمنة الخاصة بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي خلال العقد المقبل تقدم جوابًا على أغلب العناصر الأساسية لهذه المسائل: ما شكل العالم الذي تسعى إليه إستراتيجية الولايات المتحدة؟ بعد سبعة عقود من إنشاء نظام دولي في صورته الحالية، ربما لم يعد بإمكان الولايات المتحدة تنحية مشكلة النظام عن إشكالية الإستراتيجية الكبرى.

تشير هذه النتائج المستخلصة إلى الأسئلة الإيحائية التالية التي تحتاج إلى مزيد من البحث، تلك الأسئلة التي يجب أن توجه سياسة الولايات المتحدة نحو النظام الدولي:

1. ما أشكال النظام التي تستحوذ على أكبر قدر من الاهتمام بالنسبة لاهتمامات الولايات المتحدة والاستقرار العالمي؟
2. ما مدى كفاءة تعزيز نظام ما بعد الحرب لاهتمامات الولايات المتحدة فضلاً عن أهدافها الأهم؟

3. هل النظام مزدهر وكيف سنعرف؟
4. ما السياسات ووجهات النظر الأخرى التي تتبناها الولايات المتحدة وتصب في صالح النظام، وما المعايير المناسبة لقياسها وتقييمها؟
5. أين تكمن أهم جوانب التقارب والخلاف بين القوى العظمى على عناصر النظام؟
6. ما الذي تحاول إستراتيجية الولايات المتحدة الحفاظ عليه ومِن مَن؟ ما الجانب الذي يجب أن تركز عليه سياسة الولايات المتحدة؟ على وجه التحديد، هل الجانب "الليبرالي"، للنظام الحالي، لا غنى عنه؟
7. ما الخيارات الرئيسية المتاحة للانضمام إلى النظام وإستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى؟
8. ما السياسات التي قد تتبناها الولايات المتحدة لصالح الخيارات المختلفة؟

ستتناول الأجزاء القادمة من الدراسة كل سؤال من هذه الأسئلة بهدف منح صانعي السياسات رؤى ثاقبة في نهجهم المتعلق بالنظام.

المراجع

"At the 27th Collective Study Session of the CCP Political Bureau; Xi Jinping Stresses the Need to Push Forward the System of Global Governance," *Xinhua*, October 13, 2015.

Axelrod, Robert, and Robert O. Keohane, "Achieving Cooperation Under Anarchy: Strategies and Institutions," in Kenneth A. Oye, ed., *Cooperation Under Anarchy*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1986, p. 226–254.

Betts, Richard K., "Institutional Imperialism," *National Interest*, No. 113, June 2011, p. 85.

Bhagwati, Jagdish, *Termites in the Trading System: How Preferential Agreements Undermine Free Trade*, New York: Oxford University Press, 2008.

Buckley, Chris, "China Takes Aim at Western Ideas," *New York Times*, August 19, 2013. As of June 6, 2016:
http://www.nytimes.com/2013/08/20/world/asia/
chinas-new-leadership-takes-hard-line-in-secret-memo.html

Bull, Hedley, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, New York: Columbia University Press, 1977.

Buzan, Barry, "From International System to International Society: Structural Realism and Regime Theory Meet the English School," *International Organization*, Vol. 47, No. 3, 1993, pp. 327–352.

Carin, Barry, Richard Higgott, Jan Aart Scholte, Gordon Smith, and Diane Stone, "Global Governance: Looking Ahead, 2006–2010," *Global Governance*, Vol. 12, No. 1, January–March 2006, pp. 1–6.

Chorev, Nitsan, and Sarah Babb, "The Crisis of Neoliberalism and the Future of International Institutions: A Comparison of the IMF and the WTO," *Theory and Society,* Vol. 38, No. 5, September 2009, pp. 459–484.

Cortell, Andrew P., and James W. Davis, Jr., "How Do International Institutions Matter? The Domestic Impact of International Rules and Norms," *International Studies Quarterly*, Vol. 40, No. 4, 1996, pp. 451–478.

Crocker, Chester A., "The Strategic Dilemma of a World Adrift," *Survival*, Vol. 57, No. 1, February–March 2015, pp. 7–30.

Doyle, Michael, "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs," *Philosophy and Public Affairs*, Vol. 12, No. 3, Summer 1983, pp. 205–235.

———, "A Liberal View: Preserving and Expanding the Liberal Pacific Union," in T. V. Paul and John A. Hall, eds., *International Order and the Future of World Politics*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1999, pp. 19–40.

Elrod, Richard B., "The Concert of Europe: A Fresh Look at an International System," *World Politics*, Vol. 28, No. 2, January 1976, pp. 159–174.

Executive Secretary, "A Report to the National Security Council on United States Objectives and Programs for National Security," National Security Council Report 68, Washington, D.C., April 14, 1950. As of December 16, 2015: https://www.trumanlibrary.org/whistlestop/study_collections/coldwar/documents/pdf/10-1.pdf

Finnemore, Martha, "International Organizations as Teachers of Norms: The United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization and Science Policy," *International Organization*, Vol. 47, No. 4, November 1993, pp. 565–597.

Florini, Ann, "The Evolution of International Norms," *International Studies Quarterly*, Vol. 40, No. 3, September 1996, pp. 363–389.

Gaddis, John Lewis, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy*, New York: Oxford University Press, 1982.

Goldgeier, James M., and Michael McFaul, *Power and Purpose: U.S. Policy Toward Russia After the Cold War*, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2003.

Haass, Richard N., "The Unraveling: How to Respond to a Disordered World," *Foreign Affairs*, Vol. 93, No. 6, November–December 2014, p. 70.

Haggard, Stephen, and Beth A. Simmons, "Theories of International Regimes," *International Organization*, Vol. 41, No. 3, Summer 1987, pp. 491–517.

Harris, Peter, "Losing the International Order: Westphalia, Liberalism and Current World Crises," *The National Interest*, November 2015. As of June 6, 2016: http://nationalinterest.org/feature/losing-the-international-order-westphalia-liberalism-current-14298

Hasenclever, Andreas, and Brigitte Weiffen, "International Institutions Are the Key: A New Perspective on the Democratic Peace," *Review of International Studies*, Vol. 32, No. 4, October 2006, pp. 563–585.

Hawkins, Darren, "Explaining Costly International Institutions: Persuasion and Enforceable Human Rights Norms," *International Studies Quarterly*, Vol. 48, No. 4, December 2004, pp. 779–804.

Hill, Fiona, and Clifford G. Gaddy, *Mr. Putin: Operative in the Kremlin*, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2013.

Ikenberry, G. John, "Liberal Hegemony and the Future of American Postwar Order," in T. V. Paul and John A. Hall, eds., *International Order and the Future of World Politics*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1999.

———, *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2001.

———, *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2011.

———, "The Future of the Liberal World Order," *Foreign Affairs*, Vol. 90, No. 3, May–June 2011, p. 56. As of September 29, 2015:
https://www.foreignaffairs.com/articles/2011-05-01/future-liberal-world-order

Ikenberry, G. John, and Charles A. Kupchan, "Socialization and Hegemonic Power," *International Organization*, Vol. 44, No. 3, Summer 1990, pp. 283–315.

Jervis, Robert, "From Balance to Concert: A Study of International Security Cooperation," in Kenneth A. Oye, ed., *Cooperation Under Anarchy*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1986, p. 58-79.

Jones, Bruce, and Thomas Wright, "The State of the International Order," Brookings Institution Policy Paper, No. 33, February 2014.

Keck, Margaret E., and Kathryn Sikkink, "Transnational Advocacy Networks in International and Regional Politics," *International Social Science Journal*, Vol. 51, No. 159, 1999, pp. 89–101.

Keohane, Robert O., *Power and Governance in a Partially Globalized World*, London: Routledge, 2002.

Kissinger, Henry, *World Order*, New York: Penguin, 2014.

Koh, Harold, "Why Do Nations Obey International Law?" *Yale Law Journal*, Vol. 106, 1996–1997, p. 2599.

Koremenos, Barbara, Charles Lipson, and Duncan Snidal, "The Rational Design of International Institutions," *International Organization*, Vol. 55, No. 4, Autumn 2001, pp. 761–799.

Krasner, Stephen D., "Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables," *International Organization*, Vol. 36, No. 2, Spring 1982, pp. 185–205.

Kupchan, Charles A., "Unpacking Hegemony: The Social Foundations of Hierarchical Order," in G. John Ikenberry, ed., *Power, Order, and Change in World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 2014, pp. 19-60.

Kydd, Andrew, "Trust, Reassurance and Cooperation," *International Organization*, Vol. 54, No. 2, Spring 2000, pp. 325–357.

Lake, David A., "Dominance and Subordination in World Politics," in G. John Ikenberry, ed., *Power, Order, and Change in World Politics*, Cambridge University Press, 2014, pp. 61–82.

Larson, Deborah Welch, and Alexei Shevchenko, "Status Seekers: Chinese and Russian Responses to U.S. Primacy," *International Security*, Vol. 34, No. 4, Spring 2010, pp. 63–95.

Lindberg, Tod, "Making Sense of the 'International Community,'" Council on Foreign Relations Working Paper, January 2014.

Martin, Lisa, and Beth A. Simmons, "Theories and Empirical Studies of International Institutions," *International Organization*, Vol. 52, No. 4, 1998, pp. 729–757.

Mayeda, Andrew, "Congress Approves IMF Change in Favor of Emerging Markets," *Bloomberg*, December 18, 2015.

Moravcsik, Andrew, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics," *International Organization*, Vol. 51, No. 4, Autumn 1997, pp. 513–553.

Nadelmann, Ethan A., "Global Prohibition Regimes: The Evolution of Norms in International Society," *International Organization*, Vol. 44, No. 4, Autumn 1990, pp. 479–526.

Patrick, Stewart, *The Best Laid Plans: The Origins of American Multilateralism and the Dawn of the Cold War*, Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 2009.

Pevehouse, Jon C., "Democracy from the Outside-In? International Organizations and Democratization," *International Organization*, Vol. 56, No. 3, 2002, pp. 515–549.

Pierson, Paul, "Increasing Returns, Path Dependence, and the Study of Politics," *American Political Science Review*, Vol. 94, No. 2, June 2000, pp. 251–267.

Posen, Barry R., Restraint: *A New Foundation for U.S. Grand Strategy*, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2014.

Putin, Vladimir, "Meeting of the Valdai International Discussion Club," Sochi, Russia: Valdai International Discussion Club, October 24, 2014.

Roach, J. Ashley, "Countering Piracy off Somalia: International Law and International Institutions," *The American Journal of International Law*, Vol. 104, No. 3, July 2010, pp. 397–416.

Rose, Gideon, "What Obama Gets Right: Keep Calm and Carry the Liberal Order On," *Foreign Affairs*, Vol. 93, No. 5, September–October 2015, p. 2.

Schroeder, Paul W., "The 19th Century International System: Changes in the Structure," *World Politics*, Vol. 39, No. 1, October 1986, pp. 1–26.

Schweller, Randall L., "The Problem of International Order Revisited," *International Security*, Vol. 26, No. 1, Summer 2001, pp. 161–185.

———, *Maxwell's Demon and the Golden Apple: Global Discord in the New Millennium*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2014.

Simmons, Beth A., "Treaty Compliance and Violation," *Annual Review of Political Science*, Vol. 13, No. 1, 2010, pp. 273–296.

Snyder, Quddus Z., "Integrating Rising Powers: Liberal Systemic Theory and the Mechanism of Cooperation," *Review of International Studies*, Vol. 39, 2013, pp. 209–231.

Stent, Angela E., *The Limits of Partnership: U.S.-Russian Relations in the Twenty-First Century*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2015.

Walsh, James I., "National Preferences and International Institutions: Evidence from European Monetary Integration," *International Studies Quarterly*, Vol. 45, No. 1, March 2001, pp. 59–80.

Waltz, Kenneth N., *Theory of International Politics*, Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979.

Weiss, Thomas G., "The United Nations: Before, During and After 1945," *International Affairs*, Vol. 91, No. 6, 2015, pp. 1221–1235.

White House, "National Security Strategy of the United States," Washington, D.C., January 1988.

———, "National Security Strategy of the United States," Washington, D.C., March 1990.

———, "National Security Strategy of the United States," Washington, D.C., 1991.

———, "National Security Strategy of the United States," Washington, D.C., 1993.

———, "A National Security Strategy of Engagement and Enlargement," Washington, D.C., 1995.

———, "A National Security Strategy for a New Century," Washington, D.C., 1997.

———, "National Security Strategy of the United States of America," Washington, D.C., 2002.

———, "National Security Strategy of the United States of America," Washington, D.C., 2006.

———, "National Security Strategy," Washington, D.C., 2010.

———, "National Security Strategy," Washington, D.C., 2015a.

———, "Statement by the President on the Trans-Pacific Partnership," October 5, 2015b. As of March 14, 2016:
https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/10/05/statement-president-trans-pacific-partnership

Wilson, Bruce, "Compliance by WTO Members with Adverse WTO Dispute Settlement Rulings: The Record to Date," *Journal of International Economic Law*, Vol. 10, No. 2, June 2007, pp. 397–403.

Wilson, Peter, "The English School Meets the Chicago School: The Case for a Grounded Theory of International Institutions," *International Studies Review*, Vol. 14, 2012, pp. 567–590.

منذ 1945، تسعى الولايات المتحدة لحماية مصالحها العالمية من خلال إنشاء تحالفات متعددة ومؤسسات اقتصادية ومنظمات أمنية وأنظمة ليبرالية وسياسية والعديد من الأدوات الأخرى ورعايتها، يُشار إليها مجتمعة باسم النظام الدولي. ويعرض الباحثون في RAND أبعادًا متعددة، في هذا التقرير ضمن سلسلة تقارير حول النظام الدولي الناشئ، من أجل فهم طبيعة النظام الليبرالي القائم في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فبالإضافة إلى تلخيص نطاق المشكلة الواسع وكذلك الأدوات التي يؤثر من خلالها النظام على سلوك الدولة، فإن التقرير يصنف الآليات السببية التي تؤول بالدول إلى القوة والعمل داخل النظام ويوضحها. ثم يستعرض التقرير مراجعة لرؤية صناع السياسات في الولايات المتحدة للنظام الدولي باستمرار كوسيلة أساسية لتحقيق مصالح الولايات المتحدة في العالم. وفي النهاية، يختتم التقرير ببعض الأسئلة المحتملة لجدول أعمال البحث الذي يستكشف نوع النظام الدولي، ومن ثم نوع العالم، الذي تسعى إليه الولايات المتحدة في العقد التالي.



NATIONAL DEFENSE RESEARCH INSTITUTE

$15.50

ISBN-10 0-8330-9570-6
ISBN-13 978-0-8330-9570-1



www.rand.org

Arabic Translation of:
"Understanding the Current International Order"
RR-1598/1-OSD